



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



دور الإدارة الإلكترونية في دعم الشفافية ومكافحة الفساد في الجزائر 2011-2016 - دراسة تقييمية -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: نظم سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد:

داود محمدي

إشراف:

ياسين شكيمة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
ياسين شكيمة	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
خير الدين عبادي	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ
قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (11) أَلَا
إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلٰكِن لَّا
يَشْعُرُونَ (12)

شكر وعرفان

أشكر الله تعالى الذي أعانني على إكمال هذا العمل العلمي

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الذي أشرف على هذا العمل،

الأستاذ ياسين شكيمة

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة رئيس اللجنة الأستاذ: الدكتور الهادي دوش

والأستاذ المناقش: محمد البشير الأعور

والشكر موصول إلى كل من أعاننا على إتمام هذا العمل

والشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية.

وإلى كافة طلبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكم

راشد دفعة 2017/2015

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	شكر وعرfan
ب-ج-د...	فهرس المحتويات
و	فهرس الجداول
ز	فهرس الأشكال
1	مقدمة
2	مدخل منهجي ومفهومي ونظري
	الفصل الأول: دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز دعائم الحكم الرشيد في الجزائر
22	المبحث الأول: علاقة الإدارة الإلكترونية بالحكم الرشيد في الجزائر
23	المطلب الأول: علاقة الإدارة الإلكترونية بالحكم الرشيد
25	المطلب الثاني: واقع الإدارة بالشفافية في الجزائر
29	المبحث الثاني: التوجه نحو عصرنه وترشيد الإدارة في الجزائر ومعوقاته
29	المطلب الأول: مشروع تطبيق الجزائر الإلكترونية
32	المطلب الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر
34	المبحث الثالث: أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على دعم الشفافية في الجزائر
34	المطلب الأول: عصرنه العملية الانتخابية
36	المطلب الثاني: البلدية الإلكترونية
	الفصل الثاني: الإدارة الإلكترونية كألية مكافحة الفساد في الجزائر
43	المبحث الأول: الفساد الإداري في الجزائر
43	المطلب الأول: أسباب ومخاطر الفساد الإداري
46	المطلب الثاني: صور وأشكال الفساد الإداري في الجزائر

51	المبحث الثاني: محاولات الإصلاح الإداري في الجزائر وأسباب فشلها
51	المطلب الأول: مسار الإصلاح الإداري في الجزائر
52	المطلب الثاني: أسباب فشل الإصلاح الإداري في الجزائر
54	المبحث الثالث: أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على مكافحة الفساد في الجزائر وتحديات تجسيدها
55	المطلب الأول: مظاهر مكافحة الفساد بالإدارة الإلكترونية في الجزائر
59	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الإدارة الإلكترونية في الجزائر
62	الاستنتاجات
65	قائمة المراجع
72	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
55	الجدول 01: يوضح إدماج تكنولوجيا المعلومات في الإدارة بالجزائر

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
15	الشكل رقم 01: جوهر الشفافية
25	الشكل رقم 02: يمثل دعائم الحكم الراشد
28	الشكل رقم 03: الإدارة بالشفافية
32	الشكل رقم 04: يمثل البرامج الأساسية لتنفيذ مشروع الجزائر الالكترونية

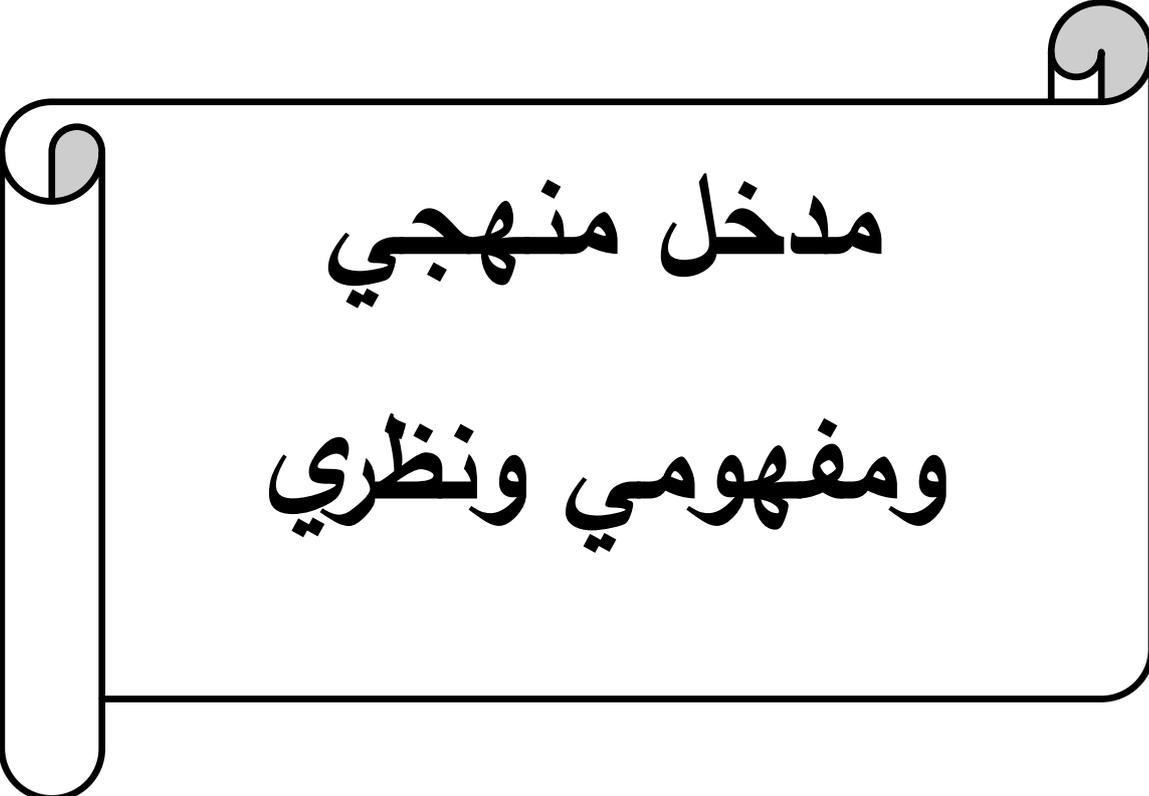
مقدمة:

أصبح تطبيق الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية يجب السعي إليها في كل دولة عصرية تريد أن تواكب تطورات عصر الثورة الرقمية ولا تتخلف عن نهضة المعلومات العالمية، وذلك لأن لهذا النظام من الايجابيات خاصة في مجال المرافق العامة، و ما تقدمه من خدمات ، ما يجعل التحول إليه من الضرورات، إذ من شأنه سرعة الانجاز وتخفيض التكاليف و تبسيط الإجراءات، حيث تعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. إذ حظيت ظاهرة الفساد باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع. خاصة البحث في سبل التخلص من مظاهرها وإرساء الشفافية ومكافحة الجرائم الوظيفية.

من هنا جاءت أهمية الدراسة لموضوع تطبيق الإدارة الإلكترونية التي تعتبر مقياساً لتطور المؤسسات في وقتنا الحاضر وضمان للتسيير الشفاف بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح تطوير العمل الإداري.

تمثل الإدارة الإلكترونية ركيزة أساسية في علاقة المواطن بالإدارة بحيث يتم التعامل وفقاً للتكنولوجيات الاتصال والإعلام الذي بدور يتطلب امتلاك مجال تقني متطور يسمح بالمرونة في التعامل مع هذه التكنولوجيات، كما أن الإدارة الإلكترونية تضح حيز من الثقة بين الإدارة والأطراف الأخرى من خلال فتح المجال أمام كافة الأطراف والوصول إلى تقديم خدمات عمومية مميزة.

قسمت الدراسة إلى مقدمة ومدخل منهجي ومفهومي ونظري وفصلين، يتناول الفصل الأول مظاهر الإدارة الإلكترونية في الجزائر إذ يتطرق إلى أهم المجالات التي تبنت الإدارة الإلكترونية وكذا أهم تطبيقات الإدارة الإلكترونية التي تناولتها الجزائر، و يتناول الفصل الثاني مساهمة الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد ودعم الشفافية لتخلص الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم الوصول إليها.



مدخل منهجي
ومفهومي ونظري

مدخل منهجي:

يتضمن المدخل المنهجي خمسة عناصر وهي:

أ- المشكلة البحثية:

تعد الإدارة الالكترونية من أهم المنجزات التقنية في العصر الحديث، حيث أدت التطورات في مجال الاتصالات وابتكار تقنيات اتصال متطورة إلى التفكير الجدي من قبل الدول والحكومات في الاستفادة من منجزات الثورة التقنية باستخدام الحاسوب وشبكات الانترنت في انجاز الأعمال وتقديم الخدمات للمواطنين بطريقة الكترونية تسهم بفاعلية في حل العديد من المشكلات والقضاء على المفهوم السلبي للبيروقراطية، وكذا دعم الشفافية والقضاء على مظاهر الفساد السياسي والإداري وإكسابه مميزات نوعية. ومنه نطرح السؤال التالي:

هل يمكن تحقيق الشفافية بالاعتماد على الإدارة الالكترونية في ظل استثناء مختلف أشكال الفساد السياسي والإداري على الواقع المحلي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي أهم مظاهر الفساد السياسي والإداري في الجزائر؟
- كيف يمكن للإدارة الإلكترونية أن تساعد في إرساء الشفافية؟
- ما مدى نجاح الآليات الإلكترونية الوطنية والمحلية في مكافحة الفساد السياسي والإداري في الجزائر؟
- إلى أي مدى ساهمت الإدارة الإلكترونية في دعم الشفافية ومكافحة الفساد في الجزائر؟

ب- مجالات الدراسة:

1- المجال الزمني : تمتد هذه الدراسة من بداية 2011 إلى غاية نهاية 2016 حيث شهدت هذه الفترة تطور ملحوظ في التوجه نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر إلى جانب الإصلاحات، ومن ذلك تطوير الآليات والوسائل الإدارية.

2- المجال المكاني : يتمثل المجال المكاني للدراسة في دولة الجزائر التي تقع في شمال إفريقيا تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم² يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الجنوب النيجر ومالي، ومن الغرب المغرب وموريتانيا.

3- المجال الموضوعي: يشمل المجال الموضوعي للدراسة على أهمية الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد و إضفاء الشفافية وخاصة على المعاملات الإدارية، حيث تهتم بترقية الخدمة العمومية للمواطن وتحسين أداء الجهاز الإداري والقضاء على بطء الإجراءات الإدارية، فالإدارة الإلكترونية تساهم في الحصول على المعلومات وإشراك المواطن في تجسيد الديمقراطية.

ج- الفرضيات العلمية:

- هناك علاقة إرتباطية بين الإدارة الإلكترونية ودرجة الشفافية، فكلما تم الاعتماد على معايير الإدارة الإلكترونية كلما زادت الشفافية.

- هناك علاقة عكسية بين الادارة الالكترونية والبيروقراطية، فكلما تم التوجه نحو الإدارة الإلكترونية قلت البيروقراطية السلبية.

- هناك علاقة عكسية بين تفعيل الإدارة الإلكترونية و الفساد، فكلما طبقنا الإدارة الإلكترونية اختفت مظاهر الفساد.

ج- الأهمية العلمية والعملية:

1- الأهمية العلمية: ترجع الأهمية العلمية للدراسة نتيجة للتطورات التكنولوجية الهائلة في هذا العصر الذي سمي عصر المعلومات والاتصالات أو عصر الثورة الرقمية وما أحدثته هذه الثورة من توفر للمعلومات من حيث الكيف والكم والزمان والمكان المناسبين، لذلك اهتم الدارسين والباحثين في السنوات الأخيرة بالإدارة الإلكترونية ودورها في تجسيد الحوكمة، ومن خلال ذلك ستقدم الدراسة مجالا علميا حول إرساء آليات الشفافية ومكافحة الفساد عن طريق الإدارة الإلكترونية.

2- الأهمية العملية: وتأتي الأهمية العملية للدراسة من أهمية الخدمات العامة في المجتمع فكافة المواطنين في حاجة دائمة للحصول على تلك الخدمات، كما تعطي صورة لصانع القرار عن دور الإدارة الإلكترونية في تدعيم الشفافية والقضاء على الفساد ونجاح السياسات العامة للدولة.

د - المناهج والإقترابات المستخدمة:

1- الإقتراب المؤسسي: يقصد بالإقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية على اعتبار أن المؤسسات تمثل تغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، كما تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها وتؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه. وتم استعمال الإقتراب المؤسسي في هذه الدراسة لتحليل مهام المؤسسات الرسمية منها وغير الرسمية بالجزائر في تصديها لمكافحة ظاهرة الفساد، وتقديم شرح وتفصيل ووصف للإدارة الإلكترونية كمؤسسة من خلال معرفة الهدف من تكوينها، هل تأسست بقصد تحقيق غرض عام أو من أجل تحقيق مكاسب خاصة، وهل القصد بها تحقيق الفاعلية في الأداء وكذا العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة والتأثيرات الكبيرة في هيكل المؤسسة وأدائها الوسائل التي تستخدمها من أجل الحفاظ على بقائها، وأيضا معرفة:

- علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.
- اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور والقانون.
- الثقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية والفاعلية والقوة والتأثير.
- التنظيم الداخلي للمؤسسة وتوزيع الأدوار فيها.
- وظائف المؤسسة وأهميتها.

2- اقتراب علاقة الدولة-المجتمع: صاحب هذا الاقتراب "مجدال Medjdel" حيث يحاول هذا الاقتراب إبراز علاقة المواطنين بالدولة والمتمثلة في الإطار الذي يحدد علاقة

الحكام بالمحكومين، واعتمدت الدراسة على هذا الاقتراب لتوضيح علاقة السلطات بالمواطن باعتبار أن الإدارة الإلكترونية تهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن وكذلك وظائف الدولة في تقديم الخدمات العمومية.

المنهج الاحصائي: لمعرفة عدد مستخدمي تكنولوجيا المعلومات في الادارة الجزائرية وكذلك نسبة الفساد وبالرشوة.

مدخل مفهومي ونظري:

1-تحديد المفاهيم:

1- ماهية الإدارة الإلكترونية:

أ. الإدارة الإلكترونية:

أدى التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات إلى بروز نموذج ونمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي المتزايد أمام الإدارات البيروقراطية، كي تحسن من مستوى أعمالها، وجودة خدماتها، وهو ما اصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية، أو إدارة الحكومة الإلكترونية، أو الإدارة الإلكترونية (e-management). بذلك فإن ظهور الإدارة الإلكترونية جاء بعد التطور النوعي السريع للتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية وانتشار شبكة الانترنت.⁽¹⁾

في حين ترى بعض الدراسات أن الاهتمام بالإدارة الإلكترونية، ظهر مع بداية اهتمام الحكومات وتوجهها نحو تحقيق شفافية التعامل، وتعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية لخدمة أهداف التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية.⁽²⁾

فبالتالي الإدارة الإلكترونية هي أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة والمعلومة، كما أن الطبيعة التحويلية القوية لهذه التكنولوجيا، أصبح لها تأثير عميق

(1): ياسين سعد غالب، *الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية* (المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة، 2005)، ص. 237.

(2): سعيد بن معلا العمري، *المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية: دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ*، مذكرة ماجستير غير منشورة (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003)، ص. 14.

على الطريقة التي يتعامل بها الناس، ويعملون بها ، ويتبادلون العلاقات الاجتماعية ، ويتواصلون في شتى بقاع العالم.(1)

مما سبق يمكن القول أن نشأة الإدارة الالكترونية كمفهوم حديث هي نتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات الإعلام و الاتصال الحديثة ، في ظل ثورة المعلومات ، وازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة علاقات المواطن والمؤسسات الحكومية، وربط الإدارات العامة والوزارات عبر آليات التكنولوجيا ، وبالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية وتطويرها. (2)

1. مفهوم الإدارة الإلكترونية:

إن الانتقال من العمل الإداري التقليدي إلى تطبيق تقنيات المعلومات و الاتصالات في البناء التنظيمي و استخدام التقنية الحديثة بما فيها شبكات الحاسب الآلي لربط الوحدات التنظيمية مع بعضها لتسهيل الحصول على البيانات و المعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة وانجاز الأعمال و تقديم الخدمات للمستخدمين بكفاءة وبأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن، هو تحول الإدارة من إدارة عادية إلى إدارة إلكترونية.

باختصار يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي:

منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب و ذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت و بأقل التكاليف، و ذلك بالاستعانة بشبكات الحاسب

Internet (*) - intranet (*) - extranet (***)**

(3): المكان نفسه.

(2): كلثوم محمد الكبيسي، 'متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر'. مذكرة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال.(بريطانيا : الجامعة الافتراضية الدولية، 2008). ص 29

Internet* الإنترنت هو خدمة يقدمها الـ (ISP (Internet Services provider) أو ما يسمى بمزود الخدمة ويمكن لأي فرد في العالم استخدام شبكة الإنترنت مادام تعاقد مع مزود لخدمة الإنترنت
Intranet** وهي عبارة عن شبكة إنترنت مصغرة تكون عادةً شبكة داخلية في الشركة، ذات خصوصية يتم الوصول إليها عبر ملقم تتحكم به أنت تستعمل معايير إنترنت من HTML و HTTP وبروتوكول الاتصالات TCP/IP بالإضافة إلى مستعرض ويب رسومي لدعم البرامج التطبيقية وتزويد حلول إدارية بين أقسام الشركة و يمكن أن تكون بسيطة جداً بأن تتألف من ملقم ويب داخلي يتيح للموظفين الوصول إلى كتيبات العمل ودليل الهاتف. كما يمكن أن تكون معقدة جداً بأن تضم تفاعلات مع قاعدة بيانات واجتماعات فيديو ومجموعات مناقشة خاصة، ووسائط متعددة.

*****شبكة الإكسترانت extranet** هي الشبكة المكوّنة من مجموعة شبكات إنترنت ترتبط ببعضها عن طريق الإنترنت، وتحافظ على خصوصية كل شبكة إنترنت مع منح أفضية الشراكة على بعض الخدمات والملفات فيما بينها .

2. المرفق العام:

يستعمل اصطلاح المرفق العام بمعنيين، أولهما: عضوي أو شكلي Organique، ووفقا له يعرف المرفق العام بأنه: المشروع أو الهيئة (الجهاز الإداري) التي تقوم على نشاط يهدف إلى إشباع حاجات ذات نفع عام، ومن أمثلة المرفق العام بالمعنى العضوي: الجامعات، والمستشفيات...، أما عن المعنى الثاني للمرفق العام فهو مادي Matérielle ونقصد بيه النشاط الذي تمارسه الهيئة أو الإدارة العامة لتحقيق خدمة عامة، ومن أمثلة المرفق المادي: التعليم والصحة، ولما كان أفضل تعريف هو الذي يقتصر على ذكر الأركان الضرورية، فإن هذا المعنى ينطبق على التعريفات التقليدية والقديمة، والتي من بينها تعريف الدكتور عثمان خليل للمرفق العام بأنه: "مشروع تتولاه الإدارة، لأداء الخدمة العامة"، فهو مشروع يتكون من مبنى، وفي المبنى مكاتب والمكاتب مخصصة للموظفين، تتولى السلطة العامة إدارته بطريقة مباشرة وغير مباشرة وهو يجمع بين المعنى العضوي والمادي، ويجعلهما متكاملين في تعريف المرفق العام.(1)

3. الفساد:

لغة: جاء في مختار الصحاح: "فسد الشيء يفسد-فسادًا فهو فاسد، وفسد فسادًا فهو فاسد، والمفسدة ضد المصلحة. وجاء في لسان العرب: الفساد نقيض الصلاح، فسد يفسد و يفسد، وفسد فسادًا وفسودًا فهو فاسد. وقوم فسدى وتفاسد القوم: تدابروا وتقاطعوا، والمفسدة: خلاف المصلحة والاسْتِفْسَاد: خلاف الاستصلاح، ومن معاني الفساد أيضا الجذب والقحط.(2)

التعريف الفقهي: اختلف الفقهاء في إيجاد تعريف واحد ودقيق للفساد فتراهم ينعنونه بمفاهيم مختلفة ويعرفونه بصيغ متنوعة منها على سبيل المثال لا الحصر: "أنها الانحراف الأخلاقي لمسؤولين في الحكومة والإدارة، التنازل عن أملاك الدولة من أجل مصالح شخصية وكذا استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة" تعرف أيضا: "الخروج عن القوانين والأنظمة،

(1): حماد محمد شطا، *تطور وظيفة الدولة: نظرية المرفق العام* (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984)

(2): مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، *نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الإداري والتعامل مع*

تبعاته، 2003، ص.2.

أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية مالية وتجارية أو اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة للفرد له مصالح شخصية معها.⁽¹⁾

تعرفه منظمة الشفافية الدولية: "بأنه سوء استغلال المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة".⁽²⁾

ومنه يمكن صياغة تعريف إجرائي للفساد على أنه سوء استخدام المنصب العام في الوظيفة العامة من أجل تحقيق منافع شخصية دون مراعاة للجوانب الدينية والأخلاقية وكذا الاجتماعية.

الفساد السياسي: يعرفه إكرام بدر الدين "نمط من أنماط السلوك السياسي يقوم به المسؤول أو صاحب المنصب العام ويهدر من خلاله بعض القيم والضوابط التي تحكمه في أداء عمله سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون أم لا، سواء خالف توقعات الرأي العام أم لا، في سبيل الحصول على منفعة ذاتية مادية كانت أو معنوية بما يتعارض مع المصلحة العامة."⁽³⁾

الفساد الإداري: عرفه صامويل هنتجتون على أنه سلوك للموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة.⁽⁴⁾

كما يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية، التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير والتشريعات

1: موسى بودهان، *النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر*. (د.م.ن: منشورات ANEP، 2009)، ص. 14.

2: عادل مجيد العادلي، "الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية"، *بغداد للعلوم الاقتصادية*. ع. 42 (2014)، ص. 93-114.

3: عبدو مصطفى، *تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة حالة الجزائر 1995-2006*، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008)، ص. 26.

4: صلاح الدين فهمي محمود، *الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية*، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1994)، ص. 38.

والقوانين التي تغتتم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار.⁽¹⁾

وهي كل أطر وأنساق توجب خضوع صناع القرار وأصحاب المناصب الإدارية والسياسية أما مساءلة كل أفراد الشعب والمؤسسات المعنية ضمن صيغ متعددة منها:

الرشوة: عرفت عند اللغويين من خلال ارتباطها ببعض المعاني، الرشوة بمعنى المحاباة، الرشوة بمعنى الجعل، الرشوة بمعنى المصانعة.⁽²⁾

وتعرف الرشوة على أنها: قبول الموظف العام مبلغا من المال أو الهدايا أو أي منفعة ذاتية أخرى مقابل تقديمه تسهيلات أو خدمات لها علاقة مباشرة بوظيفته رغم تحريم ذلك في كل الأديان منها الشريعة الإسلامية الدين الإسلامي حيث يقول (الرسول صلى الله عليه وسلم) "الراشي والمرتشي في النار"، بالرغم تناقضها مع القيم في المجتمع وكذا أخلاق الوظيفة العامة التي تطلب الالتزام بالتعليمات والعدالة والمساواة في تقديم الخدمات.⁽³⁾

بوجه عامي الاتجار بأعمال الوظيفة أو الخدمة أو استغلالها في طلب من الجاني أو يقبل أو يحصل على عطية أو وعد بها أو أية منفعة أخرى لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه.⁽⁴⁾

يأخذ القانون الجزائري بنظام ثنائية الرشوة، حيث تشمل الرشوة جريمتين متميزتين: سلبية من جانب الموظف العام ومن في حكمه ويصطلح عليها بالرشوة السلبية، والثانية ايجابية من جانب صاحب المصلحة ويصطلح عليها بالرشوة الايجابية وهما مستقلتان عن بعضهما في التجريم والعقاب.⁽⁵⁾

1): المنظمة العربية للتنمية الإدارية، *آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري*، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثالث، المنعقد في الرباط، 2008، ص. 26.

2): هنان مليكة، *جرائم الفساد: الرشوة والاختلاس وكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الاسلامي وقانون مكافحة الفساد الجزائري مقارنا ببعض التشريعات العربية* (الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2010)، ص. 18، 19.

3): أبو سليم، *مرجع سابق*، ص. 34.

4): أحسن بوسقيعة، *الوجيز في القانون الجنائي الخاص* (الجزائر: دار هومة، ط2، 2003)، ص. 35، 36.

5): *المكان نفسه*.

هذا ما ذهب له فقهاء القانون الجزائري لتجريم هذه الظاهرة بناء على قانون 06/01 المتضمن الرشوة في قانون مكافحة الفساد، حيث تضمن هذا النص كل ما تعلق بالرشوة والمرتشي وأركانها، مما يعني اهتمام المشرع الجزائري بمكافحة هذه الظاهرة بكافة أنواعها وصورها.⁽¹⁾

في الفقه الإسلامي: تعرف الرشوة على أنها ما يعطيه الشخص لقاض أو صاحب سلطة ليحمله على ما يريد ويدخل في حكم صاحب السلطة كل مكلف بخدمة عامة سواء كان وزيراً، مديراً عاملاً مستخدماً، أجيروا أو عضواً في لجنة أو غيرهم.⁽²⁾

حرمت الشريعة الإسلامية الرشوة واعتبرتها أكل أموال الناس لقوله عز وجل: **(وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْأَلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ قَرِيبًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)**.⁽³⁾
بالموازنة مع ما نص عليه القانون الجزائري والمعنى الذي وضحه الفقه الإسلامي لا يخالفان بعضهما من ناحية التحريم والتجريم.⁽⁴⁾

5- الحكم الراشد: قدمت العديد من الاجتهادات فيما يتعلق بمصطلح الحكم الراشد ويرجع ذلك إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية، ويوضح هذا المطلب المعنى اللغوي، وكذا المعنى الاصطلاحي.⁽⁵⁾

أولاً: المعنى اللغوي للمفهوم: كلمة حكم مشتقة من الفعل الثلاثي (ح ك م) في اللغة العربية، ومفهوم الحكم مستمد من جلال العلم والحكمة والعدل - أي على أساس القاعدة القانونية. ويقال حكم أي قضى ويقال: حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم، القضاء بين الناس، و يعنى الحكم الحكمة وهو ما يتيح المجال لاعتباره من المبادئ السامية والرحمة والعدل.

(1): سعاد داودي، جريمة الرشوة في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، في:

www.startimes.com/?T=33911222، شوهد في: (2017/03/03).

(2): عامر الكبيسي، الفساد والعولمة: تزامن لا توأمة (د.م.ن: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص. 27.

(3): الآية 48 من سورة البقرة.

(4): هنان، مرجع سابق، ص. 23.

(5): عبد النور ناجي، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية

، "المفكر، ع. 3، (فيفري 2008)، ص. 107، 108.

وفي العلوم الإدارية يشير مصطلح الحكم إلى نظام إدارة الدولة أو أداة السلطة على الشعب وتصريف أموره وتوجيه جهوده وتنظيمها وضبط سلوك أفرادها وجماعاته عن طريق القوانين التي يضعها صاحب السلطة في الجماعة، ويتولى تنفيذها بالقوة المادية عند الاقتضاء، والحكم في العلوم الأمنية والجنائية هو القرار الصادر عن المحكمة المختصة، أما كلمة الرشيد فهي اسم من أسماء الله الحسنى جذره رشد، يرشد، رشدا ورشادا فهو راشد ورشيد أي نقيض الضلال، بمعنى أصاب وجه الأمر والطريق.⁽¹⁾

وجاء في القرآن الكريم "وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِي فِي ذَنْبِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ".⁽²⁾

أي الذي يرشد الخلق إلى مصالحهم فيهديهم ويدلهم عليها.

ثانيا : **المعنى الاصطلاحي للمفهوم**: يعرف الحكم الراشد انطلاقا من عدة اعتبارات ورؤى تختلف من باحث أو مفكر إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى، وهذا حسب التوجهات و الاهتمامات لكل منها.⁽³⁾

هناك أكثر من تعريف للمفهوم، فقد عرف البنك الدولي عام 1992 الحكم الراشد **Good Governances** بأنه: الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية، وتعرفه لجنة المساعدات التنموية ويتفق تعريفها مع ما قدمه البنك الدولي في أن الحكم الرشيد يعني استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع، الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية،⁽⁴⁾

ومن منظور التنمية الإنسانية فالحكم الصالح هو الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية

(1): المرجع نفسه، ص. 108.

(2): الآية 78 من سورة هود.

(3): Dominique Bessire, Et d'autres, "Qu'est-ce qu'une bonne gouvernance ?", **COMPTABILITE ET ENVIRONNEMENT**, Université d'Orléans – Laboratoire Orléanais de Gestion, France, page 21. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00543220.pdf>. Le 24/06/2017 a heure de: 19:55

والاجتماعية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر المجتمعات تهميشا وفقرا، وفي هذا السياق يمكن النظر لهذا المصطلح على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم، ويكفل الحكم الصالح وفقا لهذا المفهوم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس أوسع توافق للآراء في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا وفقرا، في صنع القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية.⁽¹⁾

أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فتعرف الحكم الرشيد على أنه قدرة الحكومة على الحفاظ على السالم الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي، كما تم تعريف الحكم الرشيد على أنه قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية بحيث تكون خاضعة للمساءلة ومشاركة المواطنين في النظام الديمقراطي للحكومة.⁽²⁾

وفي إطار هذا العرض فان المفهوم يأخذ بعدين متوازين ويعكس أولهما فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيؤكد على الجانب السياسي للمفهوم، حيث يشمل الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية، كما يرى المفكر مارتن دور نبوس إلى أن معيار الحكم الرشيد هو قدرته على تحديد أهداف اقتصادية واجتماعية، وعلى تحديد برنامج زمني لتحقيق هذه الأهداف ، ووضع المفكر برت روكمان والمفكر جول أربعة معايير لتقييم جودة الحكم وهي: مدى إلمام الحكومة بالمعلومات اللازمة ودرجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات وطبيعة العالقة بين الحكومة ومؤسساتها من جهة وجماعات المصالح من جهة أخرى، وأخيرا مدى تمكن الحكومة من تنفيذ قراراتها بفاعلية، كما قد وضع البنك الدولي إستراتيجية واسعة لتحديد كفاءة الدولة، بعدما طرح مفهوم الحكم الصالح عام 1989 ليشارك في مناقشة تقريره الآخر حول التنمية لعام 1998 ، وفي تناوله للمفهوم، فان الدور الأول هو أن تعين الدولة مجالات تدخلها تبعا لحدود قدرتها

(1): المرجع نفسه، ص. 15.

(2): المكان نفسه.

الفعلية، والدور الثاني هو أن تقوم الدولة بتحسين أداء المؤسسات العامة وتعزيز التنافس بينها ومحاربة الفساد مع الاهتمام بتعزيز المشاركة وتوسيع نطاق اللامركزية. والحكم الراشد بعبارة أخرى يعني إعادة تحديد دور الدولة من خلال وضع إستراتيجية التنمية القائمة على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة لتحسين عملية الإدارة كجزء من وظائف الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتسهيل عمل المؤسسات وتعزيز التفاعل بين الدولة ومؤسساتها بما في ذلك:

- التمثيل الأفضل للمواطنين في مؤسسات الدولة والمشاركة الواسعة في النقاش الديمقراطي.
- تعزيز إدارة القطاعات المالية والمصرفية في إطار الاقتصاد الكلي العام.⁽¹⁾

6- الشفافية: يرى الطوخي أن الشفافية تعني " أن تعمل الإدارة العامة في بيت من زجاج، كل ما به مكشوف للعاملين والجمهور، وتتضمن الأنظمة التي تعمل من خلالها الإدارة الوسائل اللازمة التي تكفل العلم والمعرفة للكافة بحقيقة أنشطتها وأعمالها بالإفصاح والعلانية والوضوح وبالتالي القدرة على مساءلتها ومحاسبتها".⁽²⁾

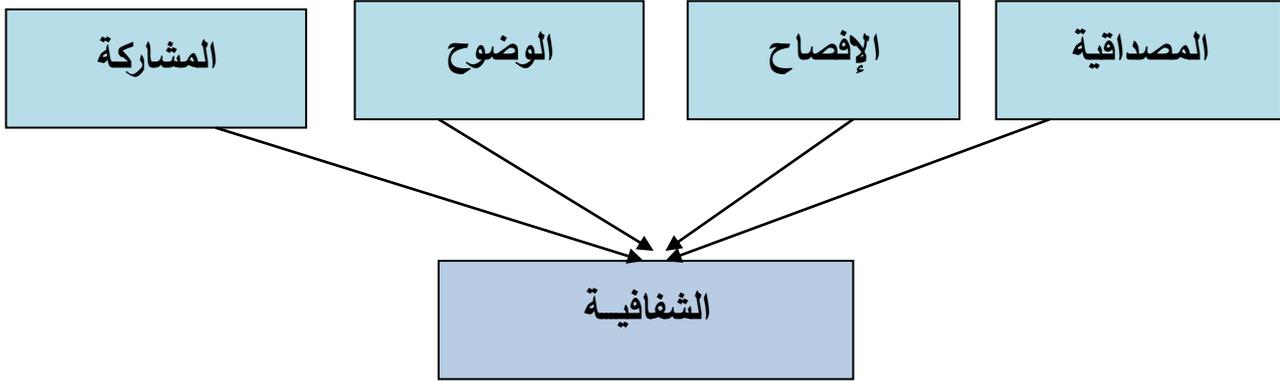
تعتبر الشفافية الإدارية من المفاهيم الإدارية الحديثة والمتطورة التي يتوجب على الإدارات الواعية ضرورة الأخذ بها، لما لها من أهمية في إحداث التنمية الإدارية الناجحة، إضافة إلى مساهماتها في تنمية التنظيمات الإدارية والوصول إلى بناء تنظيمي سليم قادر على مواجهة التحديات الجديدة والتغيرات المحيطة، وقد دعا الكثير من رواد الفكر الإداري إلى ضرورة بذل الجهود لمعالجة المشاكل الإدارية والتعرف على المعوقات التي تواجه التنمية الإدارية، كالفساد الإداري، والغموض في أساليب العمل وإجراءاته، فكانت محاولات تطبيق الشفافية في العمليات الإدارية، من الأمور الهامة الواجب مراعاتها في الممارسة الإدارية وأجهزة الإدارة العامة، كما أن توفر الشفافية الإدارية يعتبر من أهم

1): (Nadia CHETTAB, "ECONOMIE, TIC ET BONNE GOUVERNANCE EN ALGERIE ", Université Badji Mokhtar, Annaba ; Maître de conférences, 31 Janvier au 1er Février 2005, p7.

2): (فارس بن علوش وبن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، مذكرة دكتوراه (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، 2010)، ص.15.

متطلبات مكافحة الفساد الإداري وهو إحدى أهم الاستراتيجيات الهامة التي تتبعها الدول لمكافحة الفساد بأشكاله المختلفة، فزيادة درجة الشفافية تساهم إلى حد بعيد في زيادة درجة الثقة التي يمنحها المواطنون للأفراد العاملين في القطاع الحكومي.(1)

الشكل رقم (1): جوهر الشفافية.(2)



2- الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات الإدارة الالكترونية والحكومة الإلكترونية

1 -التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة :

- التقرير الأول: يتمثل في تقرير صادر عن الأمم المتحدة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للإدارة، يهدف إلى توضيح مختلف مؤشرات دول العالم في مجالات التوجه نحو تطبيق ASPA العامة الحكومة الالكترونية، من خلال تقديم عددا من المؤشرات قابلة للقياس مثل قدرة عدد السكان في جميع أنحاء الدولة على الوصول إلى المعلومات إلكترونياً،

(1): أحمد سيد كردي، الإدارة بالشفافية: الطريق للتنمية والإصلاح الإداري، التنمية الإدارية، على الرابط:

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/280892> بتاريخ: 2017/06/22، الساعة 03:50

(2): المكان نفسه.

حيث توصل التقرير إلى بنتيجة أساسية هي أن هناك علاقة كبيرة بين مستوى التطور الاقتصادي وفعالية الحكومة الالكترونية.(1)

- **التقرير الثاني:** كان صدور هذا التقرير نهاية سنة 2004 عن قسم الاقتصاد والشؤون الاجتماعية ويحتوي على عدد من الفصول تمحورت حول الإشارة إلى مجتمع المعرفة، والإشارة إلى الإطار المرجعي للحكومة الالكترونية، إضافة إلى البحث الاستكشافي والتحليلي الذي يحتوي على استطلاعات في مجال الحكومة الالكترونية حسب المناطق والدول، إضافة إلى تقدير قياسات الويب، ودرجة المشاركة السياسية، مع تخصيص فصل من الدراسة سمي بمدخل نحو الإمكانيات. كما يحتوي التقرير على عددا من المؤشرات التي تشمل: ترتيب الدول حسب مؤشر الويب ، وحسب مؤشر الاتصالات (الانترنت لكل 100 شخص ..) ، إذ توصل التقرير في **Web** الأخير إلى وجود فجوة بين دول العالم المتقدم ودول العالم النامي ، حيث تصدر دول العالم الأول مثل أمريكا ، بريطانيا ، كندا (المراتب الأولى عالميا ، من حيث البنية التحتية للاتصالات والرأسمال البشري ... وهو الأمر الذي كرس الفجوة الرقمية والتباين في تطبيقات الحكومة الالكترونية .(2)

- **التقرير الثالث:** صدر هذا التقرير سنة 2006 ويحتوي على العديد من المؤشرات كمؤشر البنية التحتية للاتصالات في جميع مناطق العالم بالإضافة إلى الرأسمال البشري وكذا مؤشر المعلومات الالكترونية والمشاركة في صنع القرار ، وبناء على المؤشرات السابقة ورد في التقرير ترتيب الدول في العالم من حيث تطبيق الإدارة الالكترونية .

- دراسة كينيث آل كرايمر وجون ليزلي كينج **Lislie John and Kraemmer. L king Kenneth**، بعنوان: « تكنولوجيا المعلومات والإصلاح الإداري . **Information Technology and Administrative** »وهي دراسة صدرت سنة 2003، حيث

(1): عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة شهادة ماجستير غير منشورة (جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص. 4.

(2): بن علوش، مرجع سابق، ص. 5.

تناول الباحثان الحكومة الالكترونية انطلاقا من ظهور تكنولوجيا المعلومات كآلية لإصلاح الإدارة العامة منذ الستينات والسبعينات، والثمانينات إلى غاية ظهور الانترنت في التسعينات، وظهر مفهوم الحكومة الالكترونية، وقد تناول الباحثان ذلك من مناقشة فرضيات الإصلاح نتيجة تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف وجهات النظر بشأن ذلك. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو ارتباط تكنولوجيا المعلومات لفترة ما قبل التسعينات بمجال ضيق ومحدود من الإصلاح، وهو الاقتصار على الكفاءة الإدارية والعمليات الداخلية للمنظمات، أما في الوقت الحالي يمكن اعتبار ما سبق عديم الفائدة نتيجة البيئة المعقدة والتكنولوجيات الابتكارية والانترنت لأكثر من جيل، وظهر العديد من الإصلاحات المصاحبة لها، حيث يتميز الإصلاح بمفهوم واسع الذي يشمل البيئة الخارجية للإدارة العامة في الدولة التي تبقى أكثر عرضة للعديد من الضغوطات والعولمة المتزايدة.⁽¹⁾

4-الرسائل : نجد رسالة ماجستير للباحث علي محمد عبد العزيز درويش، و هي دراسة ميدانية على إدارة الجنسية و الإقامة بدبي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2005 حيث حاولت هذه الدراسة تحديد مدى خلق الفاعلية في الإدارة، و تحسين مستوى العمليات الإدارية باستعمال التقنيات الحديثة، و ما تؤدي إليه من تخفيف الأعباء على المواطنين، وتخفيف الجهد المطلوب لإجراء المعاملات ، مما يدعم الشفافية ، و العمل في وضوح تام، وبالتالي الارتقاء بمستوى الأعمال التنظيمية.

لقد حاولت اغلب الدراسات السابقة تدعيم موضوع إدارة الحكومة الالكترونية ، وبشكل دقيق إثراء الإطار المفاهيمي، مما قدم إسهامات فكرية انطلق من خلالها الباحثين ضمن هذا المجال في بناء أفكار وتصورات معرفية، أمام ما يعتري الموضوع من جدية على مستوى الطرح العلمي الأكاديمي ، اعتبارا من حداثة موضوع الإدارة الالكترونية والتي تعود إلى سنة 1995.⁽²⁾

(1): بن علوش، مرجع سبق ذكره. ص.6.

(2): المرجع نفسه، ص. 7.

3- مدخل نظري:

أ- أهم النظريات المفسرة للإدارة الإلكترونية:

لقد كان للإداريين الأوائل الفضل الكبير في بلورة وتطوير الفكر الإداري المعاصر ونتيجة لأبحاث هؤلاء وتجاربهم وأفكارهم والمناقشات التي نمت عليها وما وضعوه من نظريات إدارية ظهرت المدارس المتعددة للفكر الإداري وحددت هذه المدارس والنظريات والأفكار معالم الإدارة من حيث الفلسفة والمبادئ والقواعد والأسس، وسوف نستعرض هذه المدارس ونظرياتها وأثرها في تطور الفكر الإداري بإيجاز وبما يفي بإيضاح الأفكار التي تناولتها هذه النظريات والمدارس الإدارية المختلفة، ونذكر منها:

1- نظرية آدم سميث في الإدارة Adam Smith Theory

من النظريات المبكرة في الإدارة حيث يقترن اسم آدم سميث في أذهان الكثيرين بعلم الاقتصاد. ولكن كتابه ثروة الأمم Wealth of Nations الذي نشر عام 1776 يقدم الكثير من الأفكار التي ساهمت في تطور وظائف الإدارة، وتوضيح فكرة تقسيم العمل، لاسيما في عملية صنع الدبابيس فتقسيم العمل والتخصص من وجهة نظر آدم يحقق الفوائد التالية:

1. بناء المهارة والمقدرة بسبب تكرار أداء العمل الواحد
2. توفير الوقت نتيجة تخفيض الانتقال والتغيير من مهمة إلى أخرى
3. اختراع الآلات والأدوات بسبب تخصيص الجهود في أعمال محدودة

ويرى نقاد آدم سميث أنه كان يقصد من فكرة العمل أن يتخصص العمال على أساس السلعة التي ينتجونها لا الوظيفة التي يؤدونها. ومهما يكن الأمر، فإن سميث قد قدم الكثير من المفاهيم الرئيسية في الإدارة التي ساعدت في حلول للكثير من مشكلاتها.⁽²¹⁾ وإن فكرته في تقسيم العمل إلى مراحل تعد أساسية في تبسيط العمل ودراسة الوقت.

- نظرية الإدارة البيروقراطية "ماكس فيبر":

(2): المرجع نفسه، ص. 7.

يعود الفضل في إرساء قواعد نظرية الإدارة البيروقراطية إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ويعتبر فيبر أن النظام المثالي للإدارة يقوم على القواعد والإجراءات الصارمة للقضاء على العلاقات الشخصية والتقسيم الواضح للعمل، كي يسير العمل لا أن يعرف كل شخص وظيفته، لقد اهتم ماكس ويبر بخصائص التنظيم المثالي والحوافز المادية لدفع الفرد للعمل (لكنه لم يهتم بتقدير المتغيرات النفسية والاجتماعية للعامل ولم يهتم بالبيئة الداخلية والبيئة الخارجية للمنظمة وتأثيرها على كفاءة المنظمة وعاملها.

3- نظرية Z في الإدارة: (أو النظرية اليابانية في الإدارة الحديثة) :

هي أفضل وأحدث النظريات المطبقة حالياً في كبرى الشركات العالمية والتي أثبتت مدى فائدتها للمنشآت والإدارات الحكومية وغيرها، وأساس النظرية هو، أن العلاقة بين الإدارة والعاملين يسودها: الألفة- المودة- الثقة الكاملة.

ولم تهمل النظرية الفروق الفردية بين العاملين فبدلاً من تنميطهم قامت النظرية على خلق بيئة اندماجية متكاملة بين الإدارة والعاملين ، فهي تقوم على بناء فرق عمل ذات اختصاص واحد وتحت إشراف مدير المجموعة وربما يكون أقل من حيث المرتبة والمنصب من شخص آخر يعمل ضمن نفس الفريق. هذا ما يسمى بالقائد ، وهناك فرق كبير بين القائد والمدير . فالقائد هو الذي يقوم بقيادة فريق نحو تحقيق هدف محدد ، والمدير هو الذي يضع الاستراتيجيات ويبحث الأهداف ويديرها ويوزع المهام بين موظفيه. وقد جاءت نظرية Z موافقة لنتائج فكري ثقافي متراكم في اليابان.

البيئة العملية خلقت إنتاج يصل إلى ما يسمى **ZeroError** ، أو الخطأ الصفري . وهو يعني أنه وعلى خط الإنتاج فإن المخرجات ذات العيب الصناعي، هي صفر بالمائة.

إن أسلوب الإدارة الياباني يعتمد على نظرية الإدارة بالجودة الشاملة ، أو ما يسمى مبادئ ديمينغ، وهو الإداري الإقتصادي الأمريكي الذي وضعها لليابانيين ، وهي منظومة من المبادئ والأدوات والممارسات التي تهدف إلى تحقيق الرضا عند الزبون .

وتساعد الإدارة بالجودة الشاملة على تحقيق الهدف من خلال إلغاء العيوب والأخطاء التي قد ينطوي عليها المنتج أو الخدمة، وإضفاء طابع القوة على التصميم الذي يخرج به المنتج، وتسريع الخدمة، تخفيض التكلفة وتطوير جودة العمل كل ذلك من خلال تغيير ثقافة التنظيم.⁽¹⁾

لقد شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين تقدماً كبيراً في شتى المجالات والعلوم المعرفية، ولم تكن الإدارة العامة بعيدة عن هذا التطور والتقدم، حيث أن هناك العديد من الأساليب والتجارب التي شهدتها العالم المعاصر والتي أثرت الفكر الإداري عموماً والإدارة العامة على وجه الخصوص، ومن أهم هذه التجارب تجربة القطاع الحكومي الياباني، وكذلك الإدارة العامة في الولايات المتحدة التي استقادت من أساليب ونماذج الإدارة الخاصة للشركات والمصانع اليابانية (كنظرية Z)، وحلقات الجودة وإدارة الجودة الشاملة.

كما أن الحكومات في سبيل سعيها الدائم وراء النماذج الإدارية الحديثة التي يفترض أنها تساعد على تطوير مستوى وجودة الخدمات الحكومية، وكذلك رفع كفاءة وإنتاجية العاملين فإنها لا تتوانى عن الأخذ بكافة الأساليب الحديثة في الإدارة ومن أهمها الأخذ بأساليب ونظم الحاسبات الآلية والشبكات العنكبوتية أو ما يطلق عليها الحكومة الإلكترونية وغيرها.

تتبنى هذه الدراسة منظور إدارة الجودة الشاملة التي تعتبر نظرية حديثة تتعلق بالجودة في كل شيء والتفاعل مع البيئة الخارجية والتطورات التكنولوجية والاستفادة منها بغرض تحقيق رضا الزبون (المواطن) في حالة الإدارة.

(1): محمد أحمد إسماعيل، نظرية Z في الإدارة، (أو النظرية اليابانية في الإدارة الحديثة)، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، على الرابط: <https://hrdiscussion.com/hr56297.html> بتاريخ: 2017/06/15 الساعة: 22:00.

الفصل الأول:

الإدارة الإلكترونية كآلية تعزيز

دعائم الحكم الرشيد

تمهيد:

إن دعائم الحكم الرشيد التي تعمل على تطوير الإدارة تتجسد من خلال الإدارة الإلكترونية نظراً لما تحمله من تسهيلات وطرق من خلال تكريس الشفافية وتفعيل المشاركة وتطبيق القانون وحق الحصول على المعلومة ومكافحة الفساد وغيرها من العناصر الأساسية التي تحدد العلاقة بين الحكم الرشيد والإدارة الإلكترونية.

المبحث الأول: علاقة الإدارة الإلكترونية بالحكم الرشيد في الجزائر

تمثل الإدارة الإلكترونية أحد الأسس التي تسعى إلى تجسيد الحكم الرشيد من خلال تحسين الخدمات العامة للمواطن باستخدام التكنولوجيا وتخفيف الإجراءات الإدارية والكشف عن المعلومات التي تتيح تطبيق الشفافية ومكافحة الفساد على جميع الأصعدة الإدارية.

المطلب الأول: علاقة الإدارة الإلكترونية بالحكم الرشيد

يعد الحكم الرشيد أو الجيد مفهوما حديث الاستعمال بصفة عامة في علم السياسة وكذا الإدارة العامة، وبصفة خاصة أكثر إدارة التنمية، ويرتبط تحديدا بمفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، وفي العقد الأخير من القرن الماضي ارتبط الحكم الرشيد بإصلاح القطاع العام مباشرة، ويعرف الحكم الرشيد وفقا للوثيقة التوجيهية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنه ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لتدبير شؤون البلد على جميع المستويات، ويشمل آليات وإجراءات ومؤسسات يعبر من خلالها المواطنون على مصالحهم ويمارسون حقوقهم المشروعة ويفنون بالتزاماتهم ويسوون خلافاتهم.¹

ويقوم بذلك الحكم الرشيد على أربعة دعائم أساسية هي: **المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة حكم ودولة القانون**، هذه الدعائم التي يعمل نظام الإدارة الإلكترونية بشكل أو بآخر على دعمها وتعزيزها لدرجة ظهور ترابط في المناقشات الدولية للحكم الجيد وربطه بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتأكيد على أن الحكم الجيد يساوي في الكثير من الأحيان الحكومة الإلكترونية، وبصفة أكثر الحكم الإلكتروني، ويظهر دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الحكم الرشيد خاصة من خلال تعزيز أهم دعائمه وهي الشفافية، التي تؤدي بدورها إلى مكافحة الفساد، هذه الدعامة التي يجب أن تطبق على كل المستويات في العملية القضائية وفي عملية اتخاذ القرارات الإدارية وخاصة في السياسات والبرامج والعمليات المالية الحكومية، فكثيرا ما تتجه الأنظار إلى هذا العنصر الذي يعد أحيانا كثيرة المقياس الحقيقي

(1) : الشايب محمد، الحكومة الإلكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة

2009 . ص . 81 . باتنة ، الجزائر، 2008

لدولة ما، حيث يؤدي غياب الشفافية وتعقيد الإجراءات وعدم الالتزام بالتطبيق الصارم للقوانين إلى تعطيل مصالح الأفراد.⁽¹⁾

ويوضح التقرير السنوي لعام 2003 لمنظمة مكافحة الفساد الدولية إلى أهمية الإدارة الإلكترونية في تعزيز شفافية العمل الحكومي، حيث تؤدي الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بصفة خاصة إلى تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات، وبالتالي تلافي الغموض والضبابية، وقد أثبتت أبحاث ميدانية جديدة آثار تطبيقات الإدارة الإلكترونية على أعمال الفساد، وتشير التقارير الميدانية إلى أن وكالات جمع الضرائب تترع إلى القيام بأعمال الفساد، على الأخص، الأمر الذي لا يؤدي إلى استغراب توجيه أكبر نسبة من تطبيقات الإدارة الإلكترونية إلى الدوائر الحكومية، التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بجمع الضرائب، فاعتماد نظام الإدارة الإلكترونية يقدم حولا لمشكلة الفساد، إذ تزيد فرص الكشف عن الفساد من خلال الاحتفاظ بمعلومات مفصلة بشأن الصفقات المالية، مما يمكن من متابعة المتسببين في أعمال الفساد المالي، كما تساهم في جعل القوانين أبسط وأكثر شفافية من خلال تواجدها الدائم على الإنترنت.²

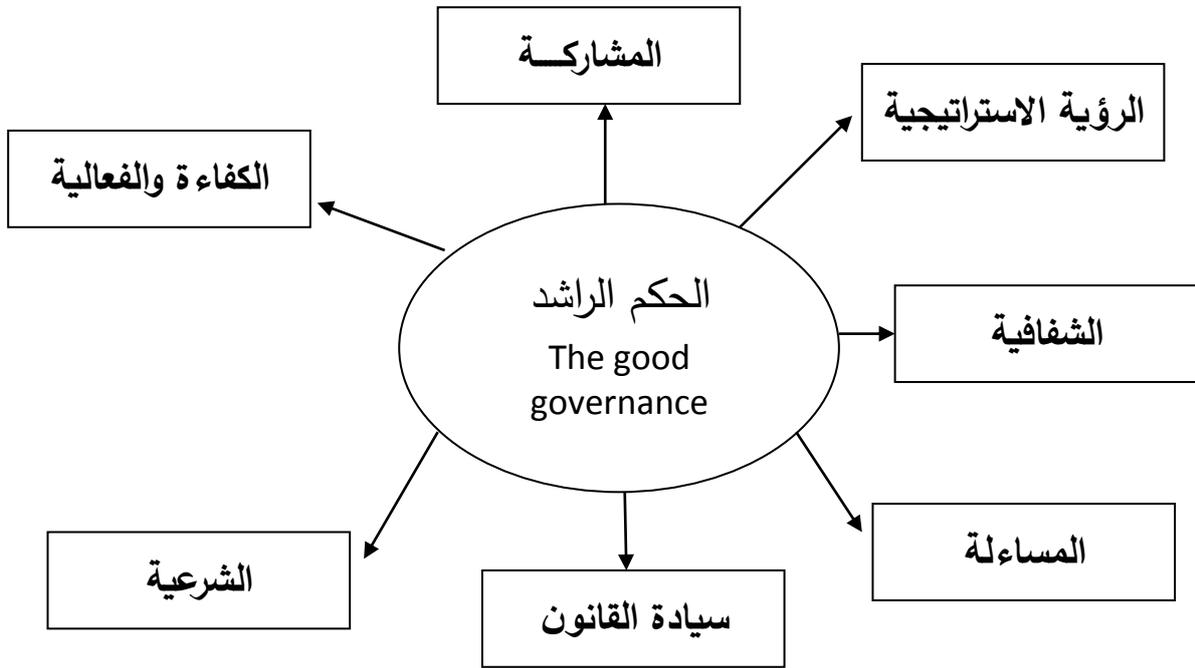
من جهة أخرى يعمل نظام الإدارة الإلكترونية على تحسين كفاءة الإدارة والرفع من فعاليتها، حيث تعد الصفتين تعد من أهم الخصائص الأساسية للحكم الجيد والدولة الحديثة، إذ تعني الكفاءة والقدرة على انجاز المهام في وقت مقبول ومحدود، بينما تعني الفعالية؛ طبيعة الخدمة المقدمة بشكل يرضي الطلبات، فبصفة تقليدية كانت مؤسسات الدولة تعتمد في توجيه عملي نحو نبد الخدمة، أما الآن فإن المطلب هو إرضاء الفرد، وللوصول إلى هذا فهي تحتاج إلى تطوير ثقافة خدمة الزبون، ويعزز ذلك من خلال التدريب ودفع الأجر المناسب، بالإضافة إلى لا مركزية الوظائف وتأسيس أنظمة تعترف بالمبادرات الفردية للتغيير.

(1): المكان نفسه.

(2) قداري حرز الله، " مفهوم الحكم الرشيد"، مجلة الفكر البرلماني، العدد الثامن، مجلس الأمة، الجزائر، مارس، 2005 ص 82 .

يشكل تبني نظام الإدارة الإلكترونية بما يعنيه من تحقيق لخاصتي الكفاءة والفعالية تأسيساً للحكم الرشيد وإسهاماً بشكل مباشر في التخفيف من الفساد والقضاء على البيروقراطية بمفهومها السلبي، الذي يعني مجموعة السلوكيات التي تحول دون تدفق العمل الإداري وتعطل وصول الخدمة العامة إلى المحتاجين إليها، ووجود درجة عالية من التخصص وتوزيع العمل على أساسها، والصلة بين الأفراد رسمية وغير شخصية، والتعيين للعاملين يتم على أساس المقدرة والكفاءة الفنية.

الشكل 02: دعائم الحكم الرشيد⁽¹⁾



المطلب الثاني: واقع الإدارة بالشفافية في الجزائر

تعيش الجزائر حالياً مرحلة انتقالية في مجال التغيير، في شتى المجالات، وخاصة الإداري والسياسي، والاستثمار في الموارد البشرية، وإعطاء أولوية وأهمية للبحث العلمي والتطوير الإداري، بحيث أصبح ضرورة تفرضه التغيرات الدولية المتسارعة، والتي تؤكد

(1): من إعداد الطالب: بناء على المعطيات المقدمة.

على ضرورة أن تكون إدارة تزهية من اجل التقدم والتطور بحكم أن الفساد بمختلف أنواعه قد خلق أزمات كثيرة للدول ما زالت تعاني منه إلى يومنا هذا، ومثال ذلك الدول المتقدمة بالرغم من شفافية التسيير نسبيا في اغلب الأحيان إلا أنها وقعت في فخ الرشوة والمحسوبية، أما عن الجزائر دولة وحكومة وشعبا تؤكد على ضرورة الإصلاح ووضع إستراتيجية وقائية لمكافحة الفساد، هذه الإستراتيجية هي ضرورة تفعيل مبدأ الإدارة بالشفافية، في مختلف المؤسسات عامة كانت أم خاصة، نتيجة للطفرة، التكنولوجية الهائلة.(1) كما زادت هذه التكنولوجيات من اقتراب العالم بعضه ببعض نتيجة لارتباطه بشبكة عنكبوتيه للانترنت والأقمار الصناعية، مما جعل رياح التغيير والتقدم خاصة في الدول المتقدمة، تحت سمع وبصر كل من يريد اللحاق بهم من الدول النامية أو الأقل تقدماً، وهو ما دعا البعض إلى أن يطلق على هذه الفترة من حياة الأمم، بعصر العولمة أو العصر الرقمي.(2)

ولقد أتاحت لنا تلك المتغيرات العالمية والمحلية أن نعرف ونسمع ونرى ونقارن بين جملة مفاهيم ونثير مع أنفسنا ومع بعضنا البعض العديد من التساؤلات منها: أين نحن من كل هذا التطور والتقدم، هل نحن نفتقد إلى موارد بشرية متخصصة أم إلى موارد طبيعية تساعدنا على النمو والتطور؟ فنحن في دولة مثل الجزائر لا نفتقد إلى الموارد البشرية صاحبة الكفاءة العالية والمطلوبة عالميا، ولا إلى الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد، بل واقعا وعمليا نتقصنا استراتيجيات التسيير وتفعيل مبدأ الشفافية واقعا، بحيث بدا الكلام كثيرا عليه في الخطابات السياسية مؤخرا، غير أن هذا في الكثير من الأحيان ما يكون بعيد تماما عن حقيقة ومعنى الشفافية ذلك المصطلح الذي يجب أن يلازمه مجموعة من الأحكام الموضوعية والشكلية التي لا بد وأن تنعكس في النظم القانونية والإدارية المعمول بها حقيقة والذي يؤدي وبحكم اللزوم العقلي والمنطقي الالتزام بها إلى تهيئة بيئة مناسبة للإصلاح

(1): أيوب لعمودي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية

في الجزائر، مذكرة ماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص. 65.

(2): أحمد كردي، الإدارة بالشفافية: الطريق للتنمية والإصلاح الإداري، على الرابط:

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/280892> بتاريخ: 2012/06/26 على الساعة

السياسي والإداري والذي ينعكس بدوره ايجابياً على كافة المجالات التنموية والإنسانية. وبدأ العمل به بصورة ضعيفة إن لم نقل منعدمة، لكن هذا لا يمنع من أنه لا توجد بيئة للعمل بأطر شفافة ونزيهة، حتى الدول المتقدم استغرقت وقتاً كبيراً للتنمية والتطور وأهدرت الكثير من اجل ما وصلت إليه، فنحن علينا أن نستفيد من تجارب الغير من اجل اختصار الوقت للتنمية الشاملة والمستدامة، والتركيز على محرك التنمية والذي هو المورد البشري وضرورة الاستثمار فيه. (1)

بحيث تكون هذه الأخيرة (الموارد البشرية)، لديها القدرة والرغبة على تطبيق تلك النظم وحمائتها والتحسين المستمر لها، ولعلنا نعرف أن هناك الكثير من الشعوب مثل اليابانيون الذين لم يمتلكوا أي موارد مادية، ولكنهم مع ذلك أعادوا تأهيل مواردهم البشرية ثم صنعوا مواردهم المادية وحضارتهم التي يحصدوا ثمارها اليوم، بفضل تفعيل مبادئ الشفافية والنزاعة في التسيير الإداري الذي قادهم إلى تسيير العلم في مجالات كثيرة. وعلى الجزائر من حيث مبدأ الإدارة بالشفافية وإمكانية ترسيخ مفهوم التغيير لدى المجتمع المدني عليها أن تجسد ما يلي من الإصلاح الإداري والتطوير التنظيمي:

1- إن الأنظمة الإدارية السليمة والموارد البشرية المؤهلة فنيا ومعنويا يوفران مناخ عمل به قليل من اللوائح الجامدة وقدر ضئيل من تدخل الإدارة العليا ودرجة عالية من المرونة والحرية التفكيرية والإدارة في التصرف.

2- إن الأنظمة الإدارية السليمة، هي التي تعمل على تحقيق نتائج مثلث التقدم، المتمثل في الشكل التالي.

3- أن الأنظمة الإدارية الصحيحة، هي التي تعمل على تحقيق التوائم بين الأضلاع الثلاثة لمثلث التميز، وأن هناك حد أدنى من المقومات الأساسية لهذا التميز منها:

- وجود هياكل تنظيمية تعمق الاستعداد والرغبة في الابتكار والإبداع لدى جميع أفراد الموارد البشرية في المنظمة. (2)

(1): المكان نفسه.

(2): المكان نفسه.

- وجود مجموعة من السياسات والنظم اللائحية والثقافية التنظيمية التي تعمق اقتناع كافة أفراد التنظيم بأن رؤية ورسالة وأهداف منظماتهم لا يمكن تحقيقها إلا من خلال جودة النظم الإدارية واللائحية المطبقة والتي تستهدف جميعها رضا عملاء المنظمة.

- وجود مفاهيم راسخة لدى كافة أفراد المنظمة بأن النظم الإدارية واللائحية وغيرها المطبقة تقتضى دائما التحسين المستمر وهو الأمر الذي يؤدي إلى التميز المستمر.

وتأتى الإدارة بالشفافية كأحد أهم أركان مقومات ومحاور نجاح التنمية المستدامة ، لأنها توفر العمل في بيئة تتسم بالشفافية التامة فتؤدي إلى جودة الأداء البشرى والمؤسسي وبالتالي تمكن شركاء التنمية (الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المواطنين) من الوصول إلى الأهداف ودفع حركة التقدم والنهوض بالمجتمع نحو حضارة انجاز عالية.

الشكل (03): الإدارة بالشفافية(1)



(1): من إعداد الطالب إعتقادا على المفاهيم المقدمة

المبحث الثاني: التوجه نحو عصنة وترشيد الإدارة في الجزائر ومعوقاته

عصنة الإدارة الجزائرية عبر مختلف القطاعات يتجلى من خلال الإستخدام الأمثل لعناصر الإدارة الإلكترونية واستخدامها بشكل أساسي في تطوير نوعية الخدمات، إلا أن هذا قد تعترضه جملة من المعوقات التي تعيق التوجه نحو عصنة الإدارة.

المطلب الأول: مشروع تطبيق الجزائر الإلكترونية

لقد تمت هذه العملية من خلال توجه الجزائر لتبني مشروع الجزائر الإلكترونية حيث يعد من المشاريع الكبرى التي أعدتها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بداية من العام 2009، في إطار مشاورات شملت مؤسسات وإدارات عمومية إضافة إلى متعاملين اقتصاديين عموميين و خواص، كما شملت الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم و تكنولوجيات الإعلام والاتصال. ومن هذا المنطلق يرمي هذا البرنامج الاستراتيجي إلى الإسراع في تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي في الجزائر، من خلال تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة في كافة القطاعات (المؤسسات، الإدارة العمومية، قطاع التربية والتعليم...)، بما يساهم في عصنة الإدارة العمومية و يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين". وبذلك يعتبر هذا البرنامج بمثابة إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتأطير وتحيين السياسة الوطنية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي تشكل إحدى القنوات لتنفيذ الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية التنموية.⁽¹⁾

ويعتمد المشروع على ثلاثة عشر محوراً رئيسياً، وتتلخص هذه المحاور في:

- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات.

(1): فتيحة فرطاس، "عصنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، *الاقتصاد الجديد*، م. 2، ع. 15، (2016).

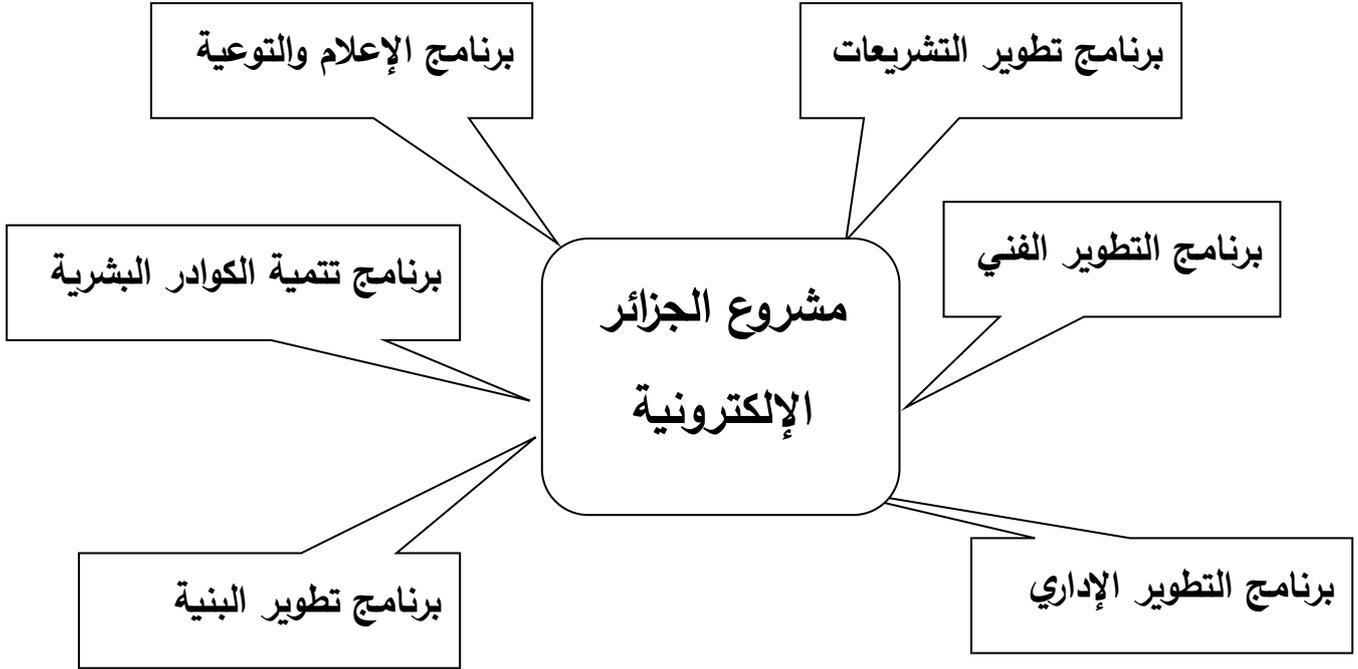
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيايات الإعلام والاتصال.⁽¹⁾
- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيايات الإعلام والاتصال تطويرا مكثفا.
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة.
- تطوير الكفاءات البشرية، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التأطير الجيد.
- تدعيم ثلاثية "البحث والتطوير والابتكار"، وضبط مستوى الإطار القانوني، بالإضافة إلى محور الإعلام والاتصال الذي يهدف إلى التحسيس بدور تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر.
- تثمين التعاون الدولي في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصالات الذي يخص امتلاك التكنولوجيايات والمهارات ذات الصلة من خلال المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية.
- وضع آليات التقييم والمتابعة، والتي تهدف إلى تحديد نظام مؤشرات معينة تعني بالمتابعة والتقييم وتسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيايات الإعلام على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى إجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي للجزائر الإلكترونية -2013.⁽²⁾
- ولقد تمثلت أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية في ضمان الفعالية في تقدم الخدمات الحكومية للمواطنين في مختلف مجالات الحياة، وتحقيق السياسة الوطنية الجزائرية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن. ومكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد. كما تضمن تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية البرامج الأساسية التالية:

(2):المكان نفسه.

(1):المكان نفسه.

- برنامج تطوير التشريعات: والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتطو التشريعات.
- برنامج تطوير البنية للمالية: يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة.
- برنامج التطوير الإداري والتنفيذية: والذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الإلكترونية.
- برنامج التطوير الفني: يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية، والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وقواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.
- برنامج تنمية الكوادر البشرية: من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية، بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الإلكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل، التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية، التي تشارك في مشروع الحكومة الإلكترونية، تجدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه.
- برنامج الإعلام والتوعية: من خلال إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية.

الشكل رقم 03: يمثل البرامج الأساسية تنفيذ مشروع الجزائر الالكترونية.(1)



المطلب الثاني: معوقات تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية

إن مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر الذي أطلق منذ فترة وجيزة لم يتجسد بعد على أرض الواقع بصفة الكبيرة أو كما كان متوقعا ومسطرا له وفق الجهات التي عنيت بتنفيذ هذا المشروع الضخم، والذي سيكون لتطبيقه دور كبير في مكافحة الفساد وتحسين الخدمة العمومية للمواطن، وقد ظهرت في ذلك جملة من العقبات كانت سببا في إعاقته وتأخيره، نذكر من أهمها ما يلي:

- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت.

- التأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وتأسيسا عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية دول العالم المتقدم في هذا المجال لاسيما وأن الجزائر على مقربة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

(1): من إعداد الطالب: اعتمادا على المعطيات المقدمة.

- محدودية الانتشار واستخدامات الانترنت في الجزائر ذلك أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لازال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة⁽¹⁾

- التعاملات المالية الإلكترونية لا تزال في بدايتها وتسير بوتيرة بطيئة رغم تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني والتأخير الكبير في الوصول لحساباتهم.

- هناك أيضا المعوقات المتعلقة بالجانب التشريعي المتمثل في غياب قانون المعاملات الإلكترونية.

- ببطء عملية اتخاذ القرارات وعمليات الإصلاح والاندماج بالإضافة إلى طغيان البيروقراطية في الجانب الإداري وانخفاض مستوى الثقة بالحكومة ومعاملاتها.

- ضعف المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الجزائري رغم ارتفاعه الملحوظ في السنوات الأخيرة في مقابل تواضع الثقافة المعلوماتية والتفاعل الإلكتروني⁽²⁾

إن الإدارة الإلكترونية في الجزائر لازالت في مهدها ولازالت بذرتها الإدارية تنمو وبشكل بطيء مقارنة مع الدول العربية والأجنبية التي كانت السبابة في تبني مدخل الإدارة الإلكترونية ضمن ما يسمى بعملية الترقية الإدارية وتطوير الخدمات وتحسينها بشكل يرقى إلى مستوى طموحات المواطن ووفق ما تتطلبه حاجاته التي تتميز بالتغير المستمر، لذا كان لزاما على الإدارات الجزائرية مواكبة تلك التغيرات المستمرة لحاجات المواطن بالشكل والكيفية التي تتماشى معها⁽³⁾

(1): عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر دراسة سوسيلوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم العلوم الاجتماعية، 2016)، ص ص. 103، 104.

(1): المكان نفسه.

(2): المكان نفسه.

المبحث الثالث: أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على دعم الشفافية في الجزائر

تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعله يتميز بالفعالية والشفافية قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنه المرفق العام باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة.

المطلب الأول: عصرنه العملية الانتخابية للوصول إلى انتخابات شفافة في الجزائر

الطعن المتزايد في مصداقية نتائج الانتخابات في الجزائر وصل إلى المناداة والتأجيج بمقاطعة الانتخابات من طرف بعض المشاركين في العملية، وهو ما استدعى السلطة التنفيذية إلى اتخاذ إجراءات تدخل في ضمن إصلاح النظام الانتخابي، خاصة من حيث تطهير القوائم الانتخابية من المسجلين الذين غيروا مقر سكناتهم والمتوفين، حيث عملت الإدارة في هذا المجال على إدخال بعض الإصلاحات في النظام الانتخابي من أجل ضبط القوائم من خلال إصدار قانون عضوي جديد خاص بالنظام الانتخابي سنة 2016 مكون من 255 مادة.

كما تم إنشاء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات وفق القانون العضوي رقم 16/11 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق لـ 25 غشت سنة 2016 يتكون من 52 مادة، حيث أسندت لها مراقبة الانتخابات ولها صلاحية الإشراف القانوني على سير العملية الانتخابية، ويدوم عمل هذه الهيئة دون انقطاع حيث تقوم دوريا بمراقبة التسجيلات في القائمة الانتخابية وعدد المشطوبين من القائمة.¹

(1): عمار نعمي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية وتسيير المرفق العام، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية (جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: قسم العلوم السياسية، 2017)، ص ص. 48-49.

بالنظر إلى ما للرقابة من دور هام في التنظيم الإداري خصوصاً بعد أن اتسع نشاط الدولة والنزاهة والأمانة في تنفيذ النشاطات المختلفة لأجهزة الدولة وبذلك فهي تلعب دوراً هاماً في دعم الشفافية وتفعيل المساءلة.¹

ممارسة الشفافية وغرس قيمها، وتظل الشفافية والمساءلة حق من حقوق المواطن تجاه السلطة والإدارة كأحد الضمانات الأساسية لتعزيز الديمقراطية وترسيخ قيمها بالمجتمع.

وقد تمت العملية خلال المراحل التالية:

- مرحلة تحضير القائمة الانتخابية: و تشمل مايلي:

- تسجيل المواطنين الجدد بسبب بلوغ السن أو تغيير الإقامة.
- تعديل القائمة الانتخابية (تصحيح الأخطاء) .
- الشطب من القائمة الانتخابية وذلك للأسباب التالية:
- تكرار التسجيل (على مستوى البلدية أو بين بلديات الولاية أو باقي بلديات الوطن).
- فقدان الحقوق المدنية (من خلال مراسلة رئيس المحكمة المختصة إقليمياً)، وكل هذا يتم عن طريق الإعلام الآلي.

2- أثناء سير العملية الانتخابية: وتشمل مايلي:

- استعمال الحاسب في البحث عن أسماء الناخبين من أجل تسهيل التوجيه إلى مكاتب الاقتراع داخل المراكز.
- رقمنة قاعة العمليات الانتخابية على مستوى البلديات والدائرة والولاية من أجل تسهيل حجز نتائج سير العملية الأولية والنهائية (نسب المشاركة نتائج التصويت) .

3- إدخال النتائج بواسطة الإعلام الآلي.

4- حجز المعلومات بواسطة الإعلام الآلي.

(1): المكان نفسه

5- إرسال النتائج إلى وزارة الداخلية بواسطة الإعلام الآلي.

ورغم ذلك شاب العملية الانتخابية بعض النقائص خاصة في عدم وجود بعض الأسماء على القائمة الاسمية، كذلك السرعة في انجاز القوائم وعدم اعتماد التسجيل الآلي للمواطنين وعدم رسكلة القائمين على العملية الانتخابية، كل هذه النقائص أدت إلى بعض العزوف من الناخبين.

المطلب الثاني: البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية في الجزائر

1- أهداف البلدية الإلكترونية:

تهدف البلدية الإلكترونية إلى الانتقال بطريقة تقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الإلكترونية، عبر بناء منصات خدماتية على الإنترنت ووسائل الاتصال الأخرى من أجل تخفيض تكلفة الأعمال الإدارية من جهة وخدمة المواطن ومختلف الجهات المعنية بطريقة ميسرة من جهة أخرى. ولذلك يمكن القول أن البلدية الإلكترونية تهدف إلى توفير خدمات بلدية ذات كفاءة وفعالية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبما أن البلدية عادة ما تكون أقرب إلى المواطن المحلي وتعرف حاجاته الخدماتية أكثر من الجهات الحكومية ومختلف الوزارات، فإن البلدية الإلكترونية تطمح أيضا إلى إيجاد بيئة من التواصل ومشاركة الأفكار والطموحات مع القاطنين في نطاق حدودها عبر بناء الشبكات الاجتماعية الإلكترونية والمنتديات ومواقع التوظيف المحلية وتدريب المواطنين المحليين والموظفين على المهارات الحديثة عن طريق الإنترنت، وبذلك تقدم البلدية الإلكترونية مجموعة متنوعة من مختلف الغايات:

- الاقتراب من المواطن المحلي عبر بناء بوابة الكترونية شاملة عن البلدية.
- حل تخفيف أعباء المعاملات على المواطن وإدارة البلدية من خلال توزيع الاستثمارات الإلكترونية وتمكينهم من الحصول على المعلومات ببسر.⁽¹⁾

(1): عبد القادر موفق، " البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، " العلوم

الإنسانية، ع. 40، (جوان 2015)، ص.180.

- الانتقال بالخدمات اليدوية تباعا إلى الانترنت والهواتف المحمولة. حد ترويج البلدية وتسلط الضوء على مشاريعها.
- حل التماشي مع التقدم الحاصل في البيئة الاقتصادية المحيطة والبقاء في قمة المنافسة التحديثة والتطويرية.
- تحسين التفاعل مع المحيط وزيادة كفاءة الإدارة البلدية. حربط الأنظمة الداخلية للبلدية بواجهة الانترنت.
- تعزيز الفوائد الناجمة من الشفافية، والمساءلة، وسرعة تقديم الخدمات العامة، والحد من الفساد المالي والإداري، وخفض التكاليف. كما ينبغي أن ينظر إلى البلدية الإلكترونية لتشمل جميع تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن الابتكار الرئيسي هو شبكات الكمبيوتر، الشبكات الداخلية وشبكة الإنترنت التي خلقت ثورة جديدة من الاتصالات الرقمية.⁽¹⁾

2- البلدية الإلكترونية لتحقيق الشفافية في الجزائر:

دشنت أول بلدية الكترونية بالجزائر يوم 14 مارس 2011، بالمقر الفرعي الإداري لحي 500 مسكن بباتنة. و بحضور وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، موسى بن حمادي، أصدرت أول شهادة ميلاد (12خ) في بضع ثوان فقط، على مستوى الشباك الإلكتروني، وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية، دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى المقر الرئيسي للحالة المدنية. هذه البلدية الإلكترونية الممثلة كتجربة رائدة، تستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف، شهادات الزواج و الوفاة، قي انتظار تمديد العملية إلى كل الوثائق الإدارية الصادرة من طرف البلدية.⁽²⁾

وتعتبر عملية تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن من ضمن التوجهات الكبرى التي باشرت فيها الدولة، فلقد اتخذت السلطات العمومية جملة من التدابير

(1): المكان نفسه.

(2): موقع بوابة المواطن، الجزائر، على الرابط: www.elmouwatin.dz بتاريخ: 2017/06/27، الساعة: 13:00.

من شأنها أن تسمح بتسهيل الأمور للمواطن ورفع العوائق من أجل تقليص الهوة الموجودة بين الإدارة والمواطن، وهو أمر يساهم بشكل كبير في ترسيخ مبدأ الشفافية على الإدارة. وفي هذا الصدد يعتبر تطبيق الإدارة الالكترونية من أهم آليات تطوير علاقة المواطن بالإدارة وتحسين خدماتها العامة المقدمة لهم، حيث تم الشروع في وضع عدة آليات لتطوير الإدارة وتكييفها مع التقدم التكنولوجي، على غرار رقمنة سجل الحالة المدنية، حيث انطلقت عملية تجريبية على مستوى بلديتي حسين داي وباب الواد بالجزائر العاصمة، قبل تعميمها تدريجيا على كامل التراب الوطني.⁽¹⁾

وفي مجال التسجيل المدني أيضا، تم إصدار جوازات السفر وبطاقات التعريف البيومترية، عقود الزواج، شهادات الجنسية، وصحائف السوابق العدلية وعموما كل وثائق الحالة المدنية، وكل تلك الخدمات التي يمكن تحويلها إلى خدمات الكترونية تسلم عن طريق المكاتب اللاورقية، الشيء الذي يؤدي إلى تقليص الروتين الإداري وتخفيض تكلفة انجاز وتنفيذ التعاملات وتسريع وقت الانجاز ومن ثم زيادة كفاءة أداء الإدارة العمومية.

ويعد استغلال تقنية الاتصالات والمعلومات في البلدية الالكترونية، نمطا متطورا وحديثا في الإدارة يسمح بتقديم الخدمات المؤثرة على حياة المواطن اليومية بطرق أكثر كفاءة وفعالية، خاصة أن خدمات الحالة المدنية تنظم التواجد القانوني للفرد داخل الأسرة والمجتمع، وتعتمد على أهم الأحداث المميزة لحياته منذ الولادة إلى الوفاة، وهو ما يجعله بحاجة إليها طيلة حياته. لذا فإن تمكينه من الحصول على هذه الخدمات عن طريق المواقع الخدماتية المتصلة بالبلديات على شبكة الانترنت يغنيه عن مشاق التنقل، ويدعم مناخ الثقة والأمان في خدمات الإدارة الالكترونية وبالسرية المطلوبة، ويمكنه من المساهمة في إدخال المعلومات الخاصة به إلى قاعدة البيانات عبر شبكة الاتصال عن بعد، مما يسمح له من متابعة عملية التحقق من المعلومات وإصدار الوثائق عبر الموقع.

كما أنه على صعيد العمل الإداري يمكن موظفي الإدارة من القيام بمهامهم بكل شفافية ويسر، وفي إطار تنظيم كيان الإدارات العمومية وتسيير العلاقات فيما بينها، فالعديد

(1): محمد بن أعراب، " تجربة الإدارة الالكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي، "العلوم الاجتماعية، ع. 19، (ديسمبر 2014)، ص.64.

من البيانات والمعطيات والمراسلات يتم تبادلها بين هيئات الدولة وأجهزتها يوميا، وبإمكان استعمال تقنيات الإدارة الالكترونية تقليص استخدام الأوراق والوثائق التقليدية، والقضاء على الروتين الإداري، وتخفيض تكلفة تنفيذ المعاملات، وانجازها في وقت قياسي، باستعمال البريد الالكتروني وتقنيات الانترنت، لتحسين إنتاجية العمل الإداري وتوظيف قدرات الشبكات التي يتشكل منها بنيان الإدارة الالكترونية، لضمان تحقيق أعلى مستوى من كفاءة وفعالية العمل الإداري، لتعزيز العلاقات الرسمية البيئية داخل هياكل ومؤسسات ومرافق الدولة.⁽¹⁾

كما أنه في إطار علاقة الإدارة بالأعمال، إذ ترتبط الإدارة بعلاقات متعددة مع قطاع الأعمال لما لها من أدوار ووظائف في مجال إعداد الخطط وتوجيه الاستثمار، ودعم القطاعات الاقتصادية وتنظيمها وتحفيزها وحمايتها، ومراقبة عمليات الاستيراد والتصدير وتسهيلها، ومراقبة خدمات المؤسسات والشركات الخاصة في مجال التصريح بالعمال، والفوترة والتهرب الضريبي، وكذا تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص وعقود الامتياز والتحكم الجيد في عمليات المناقصات والمزايدات، ومن شأن العمل بتكنولوجيات الإدارة الالكترونية كذلك أن يساعد على استيعاب كل تلك الأدوار لتعزيز الشراكة مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص بكل مرونة وشفافية، خاصة عبر النشر الالكتروني للإعلانات والتشريعات والقوانين لتحقيق أفضل مستويات النجاح، وتنمية قدراتها على الإنتاج وتطويره. ولقد تميزت سنة (2015) بتسريع وتيرة عصرنة الإدارة وتحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن من خلال جملة من التدابير تمثلت خصوصا في تخفيض أجال منح جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية، إلى جانب استحداث ولايات منتدبة بالجنوب.

وتمثلت هذه التدابير في صدور مرسوم تنفيذي في جويلية الفارط يتضمن إعفاء المواطن من تقدم وثائق الحالة المدنية المتوفرة بالساحل الوطني الآلي للحالة المدنية، قصد التخفيف من حجم الملفات والإجراءات الإدارية. وألزم هذا المرسوم الولايات والدوائر والبلديات والوزارات والإدارات العمومية التابعة لها بعدم الاشتراط مستقبلا من المواطن تعلق وثائق الحالة المدنية مثل مستخرجات من عقود للميلاد والزواج و الوفاة، وذلك يعد ربطها

(1): المكان نفسه.

المباشر بالساحل الوطني الآلي للحالة المدنية التابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، واستقادت في مرحلة أولى من هذا الربط كل من وزارات التعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين.

وفيما يخص تسهيل إجراءات حصول المواطن على مختلف الوثائق الإدارية، تم تخفيض آجال تسليم الوثائق البيومترية، خاصة بعد تحول استخراج وثائق جواز السفر وبطاقة التعريف والبطاقات الرمادية لمصالح البلديات. ولتقادي عناء التنقل إلى المقرات الإدارية بالنسبة للمرضى والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة استحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية لأول مرة فرق تقنية مجهزة بحقائب بيومترية متنقلة، لتمكين هذه الفئات من القيام بإجراءات استخراج مختلف الوثائق الإدارية كأخذ البصمات والتوقيع الالكتروني وكذا الصورة الرقمية من مقرات سكناهم. (1)

ولتخفيف وتسهيل الإجراءات الإدارية لفائدة المواطن تقرر أيضا إلغاء شهادة الكفاءة في ملفات تجديد رخصة السياقة بالنسبة للمواطنين الراغبين في تجديد رخصة السياقة عند تغيير مقر إقامتهم من ولاية إلى أخرى.

إضافة إلى إجراء تقسيم إداري جديدا بتاريخ 24 ماي 2015، تم استحداث بموجبه (10) مقاطعات إدارية جديدة بالجنوب. ويتعلق الأمر بمقاطعات تميمون وبرج باجي مختار (ولاية أدرار)، أولاد جلال (بسكرة)، بني عباس (بشار)، وعين صالح وعين قزام (تمنراست)، توقرت (ورقلة)، جانت (ايليزي)، المغير (الوادي) والمنيعه (غرداية).²

ويهدف هذا المشروع الجديد أساسا إلى مكافحة البيروقراطية وتقريب الإدارة من المواطن وتحسين المرفق والإدارة العمومية. وشمل تحسين الخدمات العمومية وتقريب المرفق العمومي من المواطن جهاز العدالة أيضا حيث أصبح استخراج صحيفة السوابق العدلية رقم

(1): د، لبنى، 2015: سنة تسريع عصرنة الإدارة لتحسين الخدمة العمومية، موقع الخبر، على الرابط:

<http://www.elikhbaria.com/ar/news/11035.html?print>، بتاريخ 2017/06/06 الساعة 17:30

(2): المكان نفسه

(3)، وشهادة الجنسية عبر الإنترنت. واستفاد من هذه الخدمات التي جعلت من الجزائر في ريادة الدول الإفريقية والعربية في مجال استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في العدالة.

الفصل الثاني:

الإدارة الإلكترونية كآلية لمكافحة

الفساد في الجزائر

المبحث الأول: الفساد الإداري في الجزائر

المطلب الأول: أسباب ومخاطر الفساد الإداري

إن انتشار ظاهرة الفساد الإداري يعكس ضعف المنظومة الاقتصادية و السياسية و القانونية أسباب تجعل المرتكبين لهذه الأفعال يقدمون على مداولة و تنفيذ هذه الظاهرة. باعتبار أن ممارسي الفساد يحاولون دائما إخفائه عن أعين المسؤولين و هذا راجع لعدة أسباب و تتجم عنه عدة مخاطر نذكر من الأسباب:

أولاً: الأسباب الاجتماعية:

حيث تؤدي القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات دورا بارزا في ترسيخ ظاهرة الفساد وذلك بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في النفوس، فالتنشئة الاجتماعية الطويلة قيما أو أعرافا تعتبر قاعدة انطلاق للسلوك التنظيمي للأفراد إذ تؤثر على تفكير أفراد الجهاز الإداري وسلوكياتهم ومن ثم التأثير على عملية اتخاذ القرار الإداري ". ووفقا للمدخل الاجتماعي فان الأسباب و الخلفيات التي تقف وراء ظاهرة الفساد تتمثل بوجود ثنائية من القيم هي القيم الاجتماعية التي تشمل رغبات الجماعات والعادات والتقاليد والقيم التنظيمية الرسمية التي تشمل رغبات وتوقعات المؤسسات حول أداء وسلوك الموظفين والتعارض الموجود بين هذه القيم الذي يؤثر في سلوك الفرد وأدائه والذي يؤدي في النهاية إلى تغليب القيم الاجتماعية.⁽¹⁾

ثانياً: أسباب سياسية:

حيث يؤثر ضعف المؤسسات الذي تعاني منه غالبية البلدان النامية بطغيان العامل الشخصي في الحياة السياسية أو ضعف التنظيمات الوسيطة من أحزاب وجماعات ومصالح في نقشي ظاهرة الفساد واستمرار ما يؤثر عدم التكامل والاندماج بين فئات المجتمع بسبب التفاوت الاجتماعي بينهم إلى ضعف مشاعر الانتماء وتغليب المصالح الخاصة عن

(1): كنزة الوزاني، أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر 2004-2014، مذكرة ماستر (جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جوان 2015)، ص. 27.

المصلحة العامة أو تختلف الحال في تفشي ظاهرة البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية، وضعف أداء السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية فضلا عن ضعف الأجهزة الرقابية المختصة في كشف الفساد، ونقص الكفاءة وغياب حرية الإعلام الحر، وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزراء والمؤسسات العامة، وكذلك ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها في عملها، إذ يلعب كل هذا دورا مهما في انتشار الفساد الإداري.(1)

ثالثا: الأسباب الاقتصادية:

حيث يلعب الجانب الاقتصادي للفرد والمجتمع على حد سواء المتمثل في الفقر والعوز وتدني مرتبات الموظفين وارتباطها بالأسعار أو عدم ارتباطها دورا مهما في انتشار الفساد الإداري كما تلعب المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الكبرى دورا بارزا في السيطرة على الدول النامية كي تسير في فلكها حيث أن غالبية المساعدات والمعونات المقدمة إن لم تكن جميعها ترد في النهاية لخدمة الدول المانحة لتلك المساعدات مما يؤثر سلبا على القرار السيادي للدولة الممنوحة للمساعدة،(2)

كما ويلعب ارتفاع معدلات البطالة بنوعها (المقنعة وغير المقنعة) واستمرارية الكساد الاقتصادي وما يسببه من اختلال في ميزان القوى الاجتماعية وقصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة القومية وتشكيل التعددية الطبقية دورا مهما في انتشار الفساد إذ أن تحديد قدرة الدولة على تحقيق الفعالية الاقتصادية من عدالة في توزيع الثروة والدخل القومي وتوفير مستوى متقدم من الرفاه المعيشي لأفرادها، هو المعيار الأول في الحكم على مدى تفاقم أو تقليص أسباب انتشار الفساد الإداري واختلاف آلياته وتعدد آثاره.(3)

(1): المكان نفسه.

(2): المكان نفسه.

(1): الوزاني، مرجع سابق، ص. 28.

رابعاً: أسباب قانونية وإدارية

إن من أهم عوامل انتشار الفساد في الدولة النامية عدم وجود قوانين رادعة للفساد هو قدرتها على التنفيذ الفعال لها وما ينطوي على ذلك من جزاءات تفرض على مخالفتها كما أن كثرة القوانين وتعددتها كوسيلة لإزالة الفساد الإداري وعدم ارتباط هذه القوانين بنظام الأخلاق العامة والمعرفة بما يزيد من انتشار الفساد. فضلا عن أن الثغرات القانونية الناتجة عن غموض التفسيرات وعدم وضوح النصوص القانونية والاختلاف في النص القانوني من دولة لأخرى أو حتى من منظمة إلى أخرى والاستثناءات القانونية تعطي الموظف فرصة التهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين، مما يؤدي ذلك إلى انتشار آليات الفساد الإداري.⁽¹⁾

أما من الناحية الإدارية، فإن ضعف الإدارة وسوء التنظيم وعدم تحديد المسؤوليات وضعف الرقابة الإدارية وكثرة القيود والإجراءات الإدارية الرسمية وغير الرسمية وطول الزمن المستغرق لإنجاز المعاملات في الجهاز الإداري والحصانة النسبية للمسؤولين فيه من المساءلة والمحاسبة وتطبيق نظام العقوبات وشغل المناصب الوظيفية وموقع المسؤولية القيادية في الجهاز الإداري لفترة زمنية طويلة وفق معايير فردية و علاقات شخصية و عدم الأخذ بنظرية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب،⁽²⁾

وتمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري للجهاز العام وقصور التفويض للمستويات الأدنى وتعدد أجهزة الرقابة والتفتيش الإداري في مقابل ضعف في ممارسات ما الرقابة الداخلية أو الرقابة الوقائية لاكتشاف الانحراف وتصحيح الخطأ وتحول صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب السطوة والنفوذ من داخل الجهاز الإداري للدولة ومن خارجها، وتكون في مجموعها الإدارة الفاشلة التي تؤدي بدورها إلى الفساد الإداري.⁽³⁾

(2): الوزاني، مرجع سابق، ص. 29.

(3): المكان نفسه.

(1): المكان نفسه.

المطلب الثاني: صور وأشكال الفساد الإداري في الجزائر

ستعرض الدراسة جملة من الممارسات المشبوهة والمنتشرة على المستوى العالمي، وكذا المستوى الوطني والمحلي بصفة خاصة، بحيث تغطي مساحة واسعة من الأعمال والتصرفات غير الشرعية التي تعبر فعلا عن مدى استشراف ظاهرة الفساد بمختلف صورته وأشكاله في أوساط المجتمع ويعتبر المتضرر الوحيد منها في ظل غياب آليات فاعلة لمكافحته.

أولاً: الرشوة والاختلاس:

– الرشوة:

استشرت ظاهرة الرشوة في الجزائر في ظل الاستعمار وكذا بعد حصولها على الاستقلال وتفاقت رغم اتخاذ الحكومة لكافة الإجراءات لمكافحتها، في هذا الشأن برزت العديد من الهيئات لمكافحته ووصل الأمر إلى منظمة الشفافية عن طريق تقديمها تقارير حول هذه الظاهرة من جهة، ومن جهة أخرى أنشأت جمعية تحت تسمية الجمعية الجزائرية لمحاربة الرشوة والتي صرحت في أحد تقاريرها أن الجزائر تعد من بين الدول التي تستشري فيها ظاهرة الرشوة بالمقارنة مع الدول الأخرى حيث صنفت في المرتبة 10 من بين 18 دولة عربية، فيما تحتل المرتبة 24 من الدول الإفريقية.⁽¹⁾

كما أضافت الجمعية أن مؤشر الرشوة في الجزائر لسنة 2013 كان نتاجا لغياب إرادة سياسية لمحاربتها ، حيث تزداد بالانتشار والترسيخ من نسب صغيرة إلى نسب أوسع في بلادنا لتتحول إلى أداة للسلطة. وحسب التقرير التي نشرته منظمة الشفافية لاحتلال الجزائر المرتبة 94 من بين 177 دولة ومس الظاهرتين الفساد والرشوة.⁽²⁾

بالإضافة إلى ذلك انتقدت الجمعية الجزائرية لمحاربة الفساد غياب إرادة سياسية لمكافحة الرشوة من جانب السلطات الجزائرية واعتبرت كثرة فضائح الفساد دليلا على تفشي

(2): رزافي جميلة، الجزائر تحتل المرتبة 94 من بين 177 دولة من حيث استفحال ظاهرة الرشوة، على الرابط:

www.eldjazaironline.net/home/index.ph?option=com-k2، بتاريخ: (2017/06/12).

(2): المكان نفسه.

الآفة، وأوضحت أن تفشي الرشوة على نطاق أوسع مرتبط بالمداهيل الضخمة التي تضمنتها عائدات النفط، ويفيد تقرير الجمعية أن غياب إرادة سياسية من جانب السلطات لمحاربة الفساد يبدو واضحا وضرب مثلا بالنقائص الكثيرة الموجودة في النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمحاربة الرشوة، وورد في تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية صورة عن الجزائر 2012 أن الرشوة متفشية بشكل كبير وتظل مشكلة حقيقية في الجزائر، كما تتفشى هذه الظاهرة في الإدارات المحلية على غرار مصالح الحالة المدنية والدوائر الإدارية، حيث ترى الجمعية أن للرشوة أبعادا خطيرة منها تعيق عملية التنمية الاقتصادية وتحول دون نجاح الجهود المبذولة بهدف إقامة حكم راشد، وكان لها تداعيات سلبية على النسيج الاجتماعي وتشجيع الجريمة المنظمة.⁽¹⁾

-الاختلاس:

تعتبر ظاهرة الاختلاس أحد أبرز مظاهر الفساد في الجزائر خاصة في ظل غياب الرقابة المؤسسية، وتواطؤ بعض الجهات الخفية، فقد اعتبر العديد من الباحثين أن لظاهرة العنف وحالة عدم الاستقرار التي عاشتها الجزائر في فترة مالها ارتباط وثيق بظهور الاختلاسات، بالإضافة إلى التهميش الاقتصادي والسياسي لفئة كبيرة من أفراد الشعب الجزائري وتركز السلطة واحتكارها بيد قلة معينة واللامساواة في توزيع الثروات، كل هذه الظروف ساهمت إلى حد كبير في استفحال وتنامي ظاهرة الاختلاس.⁽²⁾

ففي قانون العقوبات الجزائري الذي عرف السرقة بالمادة 350 ضمن قانون 04/82 المؤرخ في 13/02/1982:

" أنه كل من اختلس شيئا غير مملوك يعد سارقا يعاقب بالحبس من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر وبغرامة من 500 إلى 20.00 دج، ويجوز بأن يحكم على الجاني، علاوة على ذلك الحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة 19، وبالمنع

1(): الرشوة في الجزائر.. سرطان المجتمع والدولة، على الرابط: www.middle-east.online.com/?id=166360، بتاريخ: (2017/06/12). على الساعة: 23:15.

2(): مليكة هنان، جرائم الفساد: الرشوة والاختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الاسمي وقانون مكافحة الفساد الجزائري مقارنا ببعض التشريعات العربية (الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2010)، ص.23.

من الإقامة وذلك لمدة سنة على الأقل إلى خمس ست على الأكثر، ويعاقب على الشروع في هذه الجنحة بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة وتطبق العقوبات".⁽¹⁾

ثانيا: المحسوبية والبيروقراطية

- المحسوبية:

من الشائع أن المحسوبية هي الخروج عن القوانين والتنظيمات والتعليمات التي تحكم سير أجهزة الإدارة العامة في مجال التعيينات والترقيات والتنقلات وتحديد الأجور والمرتبات وحركات النذب والإعادة،⁽²⁾

ف نجد أن المحسوبية ارتبطت بالعديد من المفاهيم منها ما هو مرتبط بالمحاباة، ومنها ما هو مرتبط بالزبائنية، ومنها ما هو مرتبط بالوساطة، حيث يمكن التمييز بين نوعين من المحسوبية:

أ- المحسوبية السياسية: فهي مكافأة أنصار الحزب الحاكم ومؤيديه بالتعيين والنقل والترقية بالوظائف العامة دون النظر لاعتبارات الكفاءة والجدارة.

ب- المحسوبية الاجتماعية: وتعني اختيار الأقارب والأصهار والأصدقاء وأقاربهم وأبناء العشيرة الواحدة والمدينة الواحدة والطائفة الواحدة للتوسط لهم لتعيينهم بالوظائف العامة دون النظر لاعتبارات الكفاءة، فالتمرد على القبيلة أو الطائفة أو العشيرة لا تعني عدم المحسوبية، ولكن تعني عدم استغلال هذه الانتماءات في المحاباة والتمييز بين الموظفين والمواطنين وهذا ما تنص عليه الشريعة الإسلامية وتؤكد حقوق الإنسان الدولية وتقره مدونات السلوك في قوانين الوظيفة العامة في جميع دول العالم.⁽³⁾

(1): وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، أمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر الموافق ل 8 يونيو 1966 أرشيف شؤون قانونية، على الرابط: www.startines.com/?t=33911222، بتاريخ: (2017/06/12). على الساعة: 23:45

(2): ياسر صواطفة، جريمة الوساطة والمحسوبية: في قانون مكافحة الفساد المعدل رقم 1 لسنة 2005 والقانون المقارن، 2014.

(3): عبد الحميد عاشوري، الفساد الإداري في الوظيفة العمومية، مذكرة ماستر (جامعة بسكرة: كلية العلوم السياسية، 2015)، ص.74.

فالمشرع الجزائري يعتبر هذه الجريمة جنحة جاءت عقوبتها مخففة مقارنة مع باقي جنح الفساد الإداري رغم أنها جاءت في قانون العقوبات تحت القسم المخصص للرشوة واستغلال النفوذ وهي الجريمة الوحيدة التي أبقيت في قانون العقوبات، فيما نقلت جرائم الاختلاس والرشوة إلى قانون مستقل هو قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، وفي هذا تغاضي من المشرع الجزائري بمدى خطورة هذا السلوك على المجتمع الجزائري وخاصة في ظل وجود ما يعرف بالمحاباة التي لاقت قبولا في أوساط المجتمع الجزائري بالرغم من الآثار السلبية لهذا السلوك.⁽¹⁾

- البيروقراطية:

يعتبر ماكس أن القيادة الرشيدة هي قلب البيروقراطية ويتميز النموذج البيروقراطي لديه بمجموعة من الخصائص منها:

- تقسيم العمل والتخصص بشكل واضح
- تسلسل واضح ومحدد للسلطة
- إنجاز الأعمال وفق الأنظمة والقواعد المجرة
- المركزية في اتخاذ القرار إضافة إلى الرسمية في التعامل.⁽²⁾

غير أن النموذج البيروقراطي في الجزائر أثبت عدم صدق هذه النظرية من الناحية العملية لأنها تعد مرضا خطيرا أصاب الدولة الجزائرية، لما لها من آثار سلبية كالتعقيد والمركزية والالتزام الحرفي بالنصوص القانونية، وعدم المرونة والبطء في اتخاذ القرارات الإدارية، وغير بعيد عن ذلك عن سوء تسيير القيادات العليا وعدم تحمل المسؤولية لتحقيق المصالح الشخصية بعيدا عن المصالح الوطنية، وبمقارنة بنموذج ماكس فيبر وما يسميه بالبيروقراطية المثالية والتي تمثل نموذجا يحقق أعلى كفاءة وإنتاجية، عكس ما تصوره لنا البيروقراطية السلبية في الجزائر عالم مملوء بالأوراق والتعطيلات المقصودة والعفوية وأحيانا بالطغيان والاستبداد من طرف المسؤولين وتقايسهم في أدائهم لواجباتهم الوظيفية بأسرع

⁽¹⁾: المكان نفسه.

(1): عنتر بن مرزوق ومصطفى عبدو، معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الجذور والأسباب والحلول الجزائرية (دار جيطلي، 2009)، ص.107.

وقت ممكن وجودة عالية وبأقل تكلفة مادية فالملاحظ على البيروقراطية في الجزائر أخذت شكلا آخر تماما على مستوى جميع الأجهزة والقطاعات الربحية والخدماتية والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فأصبحت ظاهرة عامة يدفع ثمنها المواطن.⁽¹⁾

(2): المكان نفسه.

المبحث الثاني: محاولات إصلاح الإدارة الجزائرية وأسباب فشلها

المطلب الأول: مسار الإصلاح الإداري في الجزائر

بعد المشاكل التي واجهت الإدارة العمومية الجزائرية في مختلف مراحلها منذ الاستقلال أصبح الإصلاح الإداري ضرورة حتمية للخروج من هذه الدوامة من المشاكل، والتي كانت البيروقراطية أكثر المشاكل تفشياً، ويُعرف الإصلاح الإداري بأنه "الجهود المنظمة وبشكل مقصود لإحداث تغييرات جوهرية في بنية البيروقراطية العامة وإجراءاتها وفي اتجاهات وسلوك الإداريين العاملين بها من أجل زيادة الفاعلية التنظيمية وتحقيق أهداف التنمية الوطنية. إنها عملية منظمة لتعديل العلاقة بين البيروقراطية والعناصر الأخرى في المجتمع". قامت الجزائر وبصدد إصلاح المنظومة الإدارية التي كانت تعاني من أوضاع متدهورة بعدة مشاريع وكذا إنشاء هيئات متخصصة في الإصلاح الإداري، ونذكر منها وحسب الترتيب الزمني:

- ❖ **1966:** إنشاء مديرية عامة للتنظيم والإصلاح الإداري وهذا في إطار تنظيم المركزية لوزارة الداخلية.
- ❖ **1968:** تحولت إلى مديرية عامة للتنظيم والإصلاح الإداري والعلاقات العامة.
- ❖ **1976:** إعادة تنظيم إدارة وزارة الداخلية، ثم إنشاء مديرية عامة للتكوين والتعاون والإصلاح الإداري تضم ثلاثة نيابات: مديرية خاصة بالتنظيم، الهياكل الإدارية والبحث الإداري.
- ❖ **1982:** أنشئت كتابة الدولة المكلفة بالوظائف العمومي والإصلاح الإداري لدى الوزير الأول.⁽¹⁾
- ❖ **1983:** إنشاء لجنة وطنية للإصلاح الإداري لدى كتابة الدولة للوظائف العمومي.

(1): بحث حول عصريّة الإدارة العمومية الجزائرية، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة امحمد بوقره "بومرداس" على الرابط: <https://documents.tips/download/link/-c> بتاريخ: 2017/06/11.

- ❖ **1984**: تأسست محافظة الإصلاح والتجديد الإداري، حلت محل كتابة الدولة للوظائف العمومي.
- ❖ **1988**: مرسوم 88-131 الذي يتضمن تنظيم العلاقة بين الـ1988: مرسوم 88-131 الذي يتضمن تنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطن.
- ❖ **1994**: تعيين وزير منتدب لدى وزير الداخلية مكلف بالجماعات المحلية والإصلاح الإداري.
- ❖ **1996**: عُوض بوزير منتدب لدى رئيس الحكومة مكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي. وفي نفس السنة جرت تجربة لتحديث الإدارة اهتمت بثلاثة إدارات أخذت كعينات: البلدية، مركز البريد ومصالح الضرائب.
- ❖ **1999**: طرح مشروع القانون الأساسي للوظيفة العمومية.
- ❖ **2000**: إنشاء لجنة إصلاح هياكل الدولة.
- ❖ **2003**: إنشاء المديرية العامة للإصلاح الإداري.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أسباب فشل محاولات الإصلاح الإداري في الجزائر

رغم الجهود الكبيرة والاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لعملية الإصلاح الإداري إلا أن جل هذه الإصلاحات أو محاولات الإصلاح باءت بالفشل، ويعود هذا الفشل لعدة أسباب نلخصها في ثلاثة مجموعات رئيسية: سياسية، اقتصادية وإدارية.⁽²⁾

أولاً: الأسباب السياسية

إن حالة عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن أثر سلباً على الإدارة العمومية فمنذ أكتوبر 1988 دخلت الجزائر أزمة سياسية حادة أدت إلى شلل شبه كلي لمعظم الأجهزة

(1): المكان نفسه.

(2): قاسم ميلود، *علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر*: بين الأزمة ومحاولات الإصلاح، دفاثر السياسة و القانون، العدد5، جوان.2011.

والمرافق من جهة وانشغال مختلف الحكومات التي تميزت هي الأخرى بعدم الاستقرار بحل مشكل الأمن والإرهاب من جهة أخرى وهذا ما جعل مشكل الإصلاح الإداري ثانوياً وغير عاجل بالمقارنة مع الوضع الأمني الخطير الذي كانت تعيشه الجزائر، بالإضافة إلى كون التعددية السياسية تجربة جديدة على المجتمع الجزائري مما أدى إلى نشوء تيارات متعارضة داخل المجتمع، وتصاعد الصراعات والتشابكات، وهذا ما بدا واضحاً ابتداءً من جوان 1991 من خلال سلسلة الأحداث السياسية التي عرفت الجزائر (1).

ثانياً: الأسباب الاقتصادية:

إن الإستراتيجية الاقتصادية الاشتراكية المعتمدة على الصناعة الثقيلة بالدرجة الأولى لم تعرف نجاحاً في الجزائر، وقد زاد تدهور سعر البترول (الممول الأساسي للاقتصاد الوطني) من حدة الوضع مما أدى إلى نشوب أزمة اقتصادية ومالية تميزت بزيادة المديونية الخارجية للجزائر.

أدى هذا الوضع إلى اتخاذ إجراءات عاجلة أهمها: خفض ميزانية الإدارات العمومية، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وإعلان إفلاس العديد منها، ونتيجة لهذه الأسباب اهتمت معظم الحكومات وحتى الأحزاب السياسية بالمشكلة الاقتصادية بالدرجة الأولى باعتبارها ذات أثر واضح على الحياة الاجتماعية للمواطنين دون الاهتمام بالإدارة (2).

ثالثاً: الأسباب الإدارية.

يقصد بها المشاكل ذات الطابع الإداري المحض وهي:

1. إن سلسلة الإصلاحات التي تم عرضها في النقاط السابقة عبارة عن إصلاحات جزئية، متقطعة وعشوائية. بالإضافة إلى عدم استقرار المقررين الذي نتج عن التعديلات الحكومية المستمرة مما أدى إلى بقاء العديد من برامج الإصلاح الإداري في المرحلة النظرية (3).

(1): فيرم فاطمة الزهراء، الموظف العمومي ومبدأ حياد الإدارة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.

(2): المكان نفسه.

(3): المكان نفسه.

2. عدم استقرار الهيئات المكلفة بالإصلاح الإداري فهي تابعة لوزارة الداخلية تارةً وإلى مديريةية الوظيف العمومي تارةً أخرى. فهي غير مستقرة وغير معروفة الأهداف، بالإضافة إلى تغير العاملين بها أدى إلى نقص التجربة في ميدان الإصلاح الإداري.
3. كانت معظم الإصلاحات الإدارية مستلهمة من نماذج أخرى خاصة الفرنسية، مما أدى إلى عدم نجاعتها وعدم تقبلها في كثير من الأحيان من طرف الموظفين لكونها غريبة عن بيئتهم الاجتماعية والثقافية.
4. الاستهانة بعملية الإصلاح الإداري من طرف الجميع وعلى كل المستويات من القيادة إلى القاعدة في الهرم الإداري، ويتوضح هذا في تأجيل الإستراتيجيات.⁽¹⁾

(1): المكان نفسه.

المبحث الثالث: أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على مكافحة الفساد في

الجزائر وتحديات تجسيدها

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يسهم بفعالية في مكافحة الفساد الإداري وتقليل آثاره السلبية على المجتمع، وإن انتشار تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يحسم الكثير من المشكلات.

المطلب الأول: دور الإدارة الإلكترونية في تجسيد الإصلاح الإداري

أولاً: تحسين الخدمة العمومية الإدارية:

إن المرافق العامة تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد وذلك في كونها تقدم الخدمات التي تتعلق بها حياة الأفراد، ومن ثم فإن استمرار أداء هذه المرفق في أداء أعمالها بانتظام أو إطرأ يمثل أهمية كبرى. حيث تعتبر عملية تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن من ضمن التوجهات الكبرى التي باشرت فيها الدولة، فلقد اتخذت السلطات العمومية جملة من التدابير من شأنها أن تسمح بتسهيل الأمور للمواطن و رفع العوائق البيروقراطية من أجل تقليص الهوة الموجودة بين الإدارة والمواطن. وفي هذا الصدد يعتبر تطبيق الإدارة الإلكترونية من أهم آليات تطوير علاقة المواطن بالإدارة وتحسين الخدمات العامة المقدمة لهم، حيث تم الشروع في وضع عدة آليات لتطوير الإدارة وتكييفها مع التقدم التكنولوجي، على غرار رقمنة سجل الحالة المدنية، حيث انطلقت عملية تجريبية على مستوى بلديتي حسين داي وباب الواد بالجزائر العاصمة، قبل تعميمها تدريجياً على كامل التراب الوطني. ففي مجال التسجيل المدني، ثم إصدار شهادات الميلاد، جوازات السفر وبطاقات التعريف البيومترية، عقود الزواج، شهادات الجنسية، وصحائف السوابق العدلية وعموماً كل وثائق الحالة المدنية، عن طريق المكاتب اللاورقية، الشيء الذي يؤدي إلى تقليص الروتين الإداري وتخفيض تكلفة إنجاز وتنفيذ التعاملات وتسريع وقت الانجاز ومن ثم زيادة كفاءة أداء الإدارة العمومية. رائدة، تستطيع أيضاً إصدار في نفس الظروف، شهادات الزواج و الوفاة، وغيرها من الوثائق الإدارية الصادرة من طرف البلدية. أيضاً أفراد الجالية الجزائرية المقيمين بالخارج من خلال تمكينهم من سحب صحيفة

السوابق العدلية (القسيمة 3) وشهادة الجنسية الجزائرية من الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج، تنفيذًا لاتفاقية موقعة بين وزارتي العدل والشؤون الخارجية.

الجدول 01: يوضح مخطط إدماج تكنولوجيا المعلومات في الإدارة بالجزائر.⁽¹⁾

القطاع	أمثلة حول إدماج تكنولوجيا المعلومات في الإدارة
الحكومة	الحكومة على الخط: مواقع ويب، مؤسسات الدول (الرئاسة، مصالح رئاسة الحكومة، مجلس الدولة، مجلس الأمة، البرلمان، الوزارات، الولايات، السفارات، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي)
التعليم العالي	مشروع الشبكة الأكاديمية للبحث، التعليم عن بعد، المكتبة الافتراضية.
العدل	رقمنة ملفات السوابق العدلية، تسيير ومتابعة الملفات بشكل سهل خاصة شهادة الجنسية (حيث أصبح بإمكان المواطن الحصول على هذه الشهادة من أي محكمة عبر التراب الوطني) إضافة إلى سهولة متابعة القضايا العقابية، الحالة المدنية (وفيات، زواج)، تحقيقات.
المصارف والمالية	مشروع "شبكة بين البنوك"، تسهيلات للمتعاملين من خلال مواقع البنوك

ثانياً: متابعة المشاريع وفضح التزوير ووقف تبذير المال العام:

بعد نجاح تجربة تعميم استخراج وثائق الحالة المدنية بجميع أنحاء الوطن، ثم الترخيص لإيداع ملفات جواز السفر البيومتري إلكترونياً عبر موقع خاص، وكذا إيداعها بالبلديات بدل الدوائر، قررت الوزارة استحداث بطاقات رقمية لمختلف الملفات بما فيها المتعلقة بمتابعة البرامج التنموية لتذليل العراقيل التي تعترضها، ما يسمح بإحداث نقلة نوعية في عصرنة الإدارة ويرفع مردودية أداء العمل الإداري، وهو ما بدأ يتجسد في ظل السيولة التي باتت تطبع استخراج مختلف الوثائق على غرار جواز السفر البيومتري وشهادات

(1): خلادي عبد القادر، *التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ودورها في تطوير البحث في علوم الإدارة*، المؤتمر العربي الثالث للبحوث الإدارية والنشر، القاهرة، 14، 15 ماي 2003، ص. 3.

الميلاد، ناهيك عن بطاقة التعريف البيومترية التي ستسمح بالحصول على عدة امتيازات سينعكس إيجاباً على ترقية الاقتصاد بأقل التكاليف وأكثر نجاعة.⁽¹⁾

من جهتها وضعت مديرية التشغيل لولاية الجزائر بالتنسيق مع الأمانة العامة بنك معلومات تحت تصرف الدوائر الإدارية 13 بالعاصمة، يسمح لموظفيها بالولوج إلى بطاقيات صناديق الضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للسكن، في إطار عمل التحقيقات الاجتماعية التي تباشرها مصالح الشؤون الاجتماعية، لتوزيع الإعانات المالية على الفقراء أو تحديد قوائم السكن الاجتماعي أو غيرها فيما يضمن تحقيق الشفافية والسرعة في إعداد مختلف القوائم من خلال كشف الراتب الحقيقي لطالب السكن بالاعتماد على رابط الضمان الاجتماعي، في ظل ارتفاع عدد محاولات التوزيع، وهو ما ساهم في توزيع مختلف الإعانات بمختلف بلديات الولاية في أجالها من دون تسجيل احتجاجات عارمة، وفي هذا الصدد يقول أحد أعوان الإدارة لـ"الشروق" إن الإجراء هذا سمح بإسقاط العشرات من المتحايين الذين كانوا يستفيدون من إعانات مالية و"يحلون" أموال طائلة مخصصة للفقراء بسبب تزوير الوثائق، كما سمحت بمعرفة الوضعية العامة للحالات الاجتماعية وإعداد دقيق عن الوضعية الاجتماعية، وأضاف: "في سياق التحقيقات الاجتماعية لإعداد قوائم السكن تمكنا من إسقاط شخص متحايل حاول الحصول على سكن بأحد الأحياء، رغم أنه لا يقطن به بدليل اكتشاف أنه يقطن بحي آخر مثلما كشفته بطاقة الضمان الاجتماعي".⁽²⁾

وكالة "عدل" * بدورها أقصت العشرات من أصحاب الملفات الذين أودعوا وثائق مزورة على غرار الإقامة وحتى الدخل الفردي، بعدما استجبت في تحقيقاتها برابط الضمان

(1): سعيد باتول، الإدارة الإلكترونية.. اقتصاد للملايين ومحاربة للرشوة والبيروقراطية، مقال نشر تزامنا مع قرارات الحكومة بتشديد النفقات وتنويع مصادر الثروة، بوابة الشروق، الجزائر، على الرابط:
<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/256257.html> بتاريخ: 2017/05/16.

(2): المكان نفسه.

(*) أطلقت هذه الصيغة من السكن العمومي المدعم المتمثلة في البيع بالإيجار سنة 2001 من قبل السلطات العمومية من أجل تمكين المواطنين ذوي الدخل المحدود من اقتناء سكن. البيع بالإيجار يتمثل في الحصول على مسكن مع إمكانية التملك بعد فترة كراء تدوم 25 سنة، و قد خصص هذا النوع من السكن العمومي للمواطنين ذوي الدخل المتوسط، الذي لا يتجاوز دخلهم الشهري (في 2001) 5 مرات الحد الأدنى للأجور (الذي كان يقارب 8000 دينار في 2000) أي 40.000 دينار للشهر. و لقد تم تعديل هذا الحد في 2013 و بذلك للاستفادة من سكن "عدل" البيع بالإيجار، يجب أن يتراوح الدخل الشهري للزوجين بين 24.000 دينار و 6 مرات الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون أي 000.108 دينار. يستفيد برنامج السكن " البيع بالإيجار " من ضمان قطعة الأرض و من قروض ممنوحة من قبل الدولة.

الاجتماعي الذي أعطى كافة المعطيات الخاصة بالمكتتبين يقول أحد العمال المكلفين بالتحقيق "لقد اكتشفنا عدة حالات يتم فيها إيداع شهادات كشف الراتب، وحين اطلاعنا على رقم الضمان الاجتماعي لم نجد لهم أثرا، ما دل على أن الأشخاص عبارة عن تجار ويمارسون أعمال حرة"، ويضيف أن حالة أخرى أودعت ملفات اتضح بعد الاطلاع على رابط الضمان الاجتماعي أن أجره الشهري لا يستوفي الشرط الذي وضعتة الوكالة المتمثل في 24 ألف دينار، عكس ما هو مدوّن في الوثيقة التي قدمها، هذا وقد أحصت الوزارة عقب تحيين الملفات تسجيل 16800 شخص زوّروا وثائق الإقامة وشهادات العمل وكشف الراتب للحصول على سكنات عدل.⁽¹⁾

ثالثا: القضاء على التزوير والرشوة

يرى الخبير الاقتصادي فارس مسدور أن تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية من شأنه أن يقضي نهائيا على المعوقات البيروقراطية التي تحول دون تحقيق النهوض الاقتصادي ويحرر مبادرات المستثمرين التي تنعكس إيجابا على الواقع العام، في ظل ضرورة التوجه إلى مرحلة الخروج من تبعية البترول، كما يضع حدا لمختلف الآفات التي أنهكت الاقتصاد الوطني كالرشوة والمحسوبية وارتفاع مؤشر الفساد، رغم ما تحمل من سلبيات بسبب محاولات الاختراق والقرصنة التي تتطلبها برامج تأمينية رقيقة.⁽²⁾

من جهته قال الخبير في المعلوماتية يونس قرار: "إن استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال أحدث ثورة في جميع المجالات، كون تعميمه على الإدارة قلص بعض المشاكل البيروقراطية التي عكرت صفو حياة المواطنين، مؤكدا أن تعميمها في مختلف المصالح الإدارية سينيهي مشاكل عناء استخراج الوثائق بمختلف أنواعها كما يضع حدا لآفات الرشوة والمحسوبية والتزوير، وأضاف أنه من الناحية الاقتصادية سيجنب خزينة الدولة ملايين الدينارات من جراء طبع مختلف الوثائق، معطيا مثالا أنه خلال الدخول المدرسي

(1): المكان نفسه.

(2): المكان نفسه.

مثلا لو يتم استخراج 50 ألف وثيقة فقط فإنه ينبغي تخصيص 50 مليون سنتيم، داعيا إلى تعميم هذه المبادرات على جميع القطاعات سواء الصحية أو الثقافية.¹

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الإدارة الإلكترونية في الجزائر

أدركت الجزائر منذ أواخر القرن الماضي ضرورة وأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال لضمان التطور الاجتماعي والاقتصادي وتحسين الخدمة العمومية التي يحصل عليها الأفراد. وهذا ما يلاحظ من خلال تتبع بعض ما تم إنجازه في هذا الإطار. حيث وبالنظر لما يمثله انتشار الانترنت كتقنية محورية في إستراتيجية التحول الإلكتروني فقد عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت ومختلف التطبيقات المتصلة بها. من خلال ارتباطها بهذه الشبكة في مارس من سنة 1994 عن طريق مركز البحث العلمي والتقني. وكحلقة في مراحل تطور الانترنت جاء المرسوم التنفيذي رقم 98-257 بتاريخ 25 أوت 1998 والمعدل بمرسوم تنفيذي آخر خت رقم 2000-307 بتاريخ 14 أكتوبر 2000 من أجل تحديد المعايير والشروط المتعلقة بكيفيات وضع الانترنت والاستفادة من خدماتها. وهذه المرحلة جسدت بروز مزودين جدد في قطاعات عامة وخاصة تتقاسم مهمة التزويد بالانترنت مع "مركز البحث العلمي والتقني".⁽²⁾

كما اتجهت الجزائر من أجل تنمية واقعها التكنولوجي إلى وضع سياسة وطنية ترمي إلى تأهيل الشبكة الوطنية للاتصال تقوم على عدة محاور كالآتي:

1- عصرنة الشبكة الوطنية للاتصالات بإدخال مكثف للتكنولوجيا الجديدة وبالرقمنة الكاملة للشبكات.

(1): سعيد باتول، الإدارة الإلكترونية.. اقتصاد للملايير ومحاربة للرشوة والبيروقراطية، بوابة الشروق. على الرابط: <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/256257.html> بتاريخ: 2017/06/06، على الساعة:

(1): نادية سلامي، الإدارة الإلكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر (الدور والتحديات)، ع. 4، جوان ص. 200.

2- رفع طاقة الشبكة الوطنية للاتصالات.⁽¹⁾

3- التعجيل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العامة.⁽²⁾

وفي هذا السياق أنفقت الجزائر مبالغ ضخمة لتطوير الحكومة الإلكترونية منذ 2003. لكن ورغم الجهود التي تبذل لأجل الانتقال إلى نظام إدارة إلكترونية فعال يشمل عصرنة العديد من القطاعات، أهمها العدالة والإدارات الإقليمية والمركزية واستعمال وسائل الدفع الإلكتروني وتشجيع التجارة الإلكترونية وإطلاق مشاريع مهمة كمشروع المواطن الإلكتروني. واقتناع الكثيرين أن نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية يتطلب تحويله إلى قانون ملزم للجميع وإشراك جميع القطاعات في تدقيقه وإثرائه من كافة الجوانب لتفادي الثغرات القانونية التي من شأنها التأثير على سير وتيرة إعداد الإجراءات اللازمة. بالإضافة إلى ضرورة التهيئة الرقمية للبلاد على غرار التهيئة البيئية والعمرانية والسياحية. والوعي بضرورة تشجيع الصناعة والكفاءات الوطنية العاملة في هذا المجال وعقد شراكة بين القطاع العام والخاص لتطوير برامج المعلوماتية التي من شأنها تطوير محتوى الانترنت والحد من اللجوء إلى الكفاءات الأجنبية التي تعرض محتويات غير وطنية وتلزم الدولة بمنح تحفيزات وتخفيضات في الضرائب لفائدة هذا النوع من المؤسسات.⁽³⁾

إن مشروع التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية في الجزائر تعترضه جملة عقبات نذكر منها ما يلي:

1- محدودية البناء التكنولوجي والتقني. ويتجلى ذلك في ضعف مؤشر البنية التحتية لمشروع التحول للإدارة الإلكترونية. حيث يطرح تساؤل اليوم حول التأخر الحالي في الجزائر وتدهور واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمقارنة مع جيرانها في المغرب العربي. وقد حاولت بعض الآراء الإجابة بالقول أن الجزائر كانت أول الدول الإفريقية في مجال استخدام تقنيات الحاسب خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات. وأول بلد عربي

(2): المرجع نفسه، ص. 201.

(1): المكان نفسه.

(2): المكان نفسه.

يستخدم الكمبيوتر في الإدارة إلا أن السنوات الصعبة التي قوضت الاقتصاد بأكمله أدت إلى التأخر في الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وضعف برامج التنمية.

2- ضعف مجتمع المعلومات حيث تعاني الجزائر من الأمية التعليمية وبشكل أكبر من الأمية التكنولوجية. وبالرغم من تداول مصطلح مجتمع المعلومات في العديد من الخطابات الرسمية إلا أنها لا تزال تعاني من مشكل بناء الإطار العام لهذا المجتمع.

3- ضعف الإطار القانوني المنظم لاستخدام التكنولوجيا الرقمية سواء من الجانب المدني المتعلق أساسا بموضوع التوقيع الإلكتروني. أو الجانب الجزائي المتعلق بالجريمة الإلكترونية وآليات مكافحتها موضوعيا وإجرائيا.⁽¹⁾

(1): المرجع نفسه، ص. 202.

الاستنتاجات

تمثل الإدارة الإلكترونية أحد الدعائم الأساسية لمحاولة تجسيد العناصر الأساسية للحكم الراشد، هذا الأخير الذي يعتبر مقارنة تطمح جميع الدول في العالم لتكريسه على أرض الواقع، حيث تعتبر الجزائر في السنوات الأخيرة من بين الدول التي اتجهت إلى الأخذ بالإدارة الإلكترونية وعصرنة قطاعاتها التي لها أهمية بالغة في علاقتها مع المواطن خاصة قطاعي الداخلية والعدالة من منطلق تحسين الخدمة العمومية وضمان الشفافية ومكافحة الفساد في إطار إنجاز الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية كانطلاقة لتكريس الديمقراطية على المستوى الوطني والمحلي وتقريب الإدارة من المواطن وتلبية جميع حاجياته الأساسية.

إلا أن الملاحظ في عمل الأجهزة الحكومية في الجزائر يجد هناك تأخير في تجسيد الإدارة الإلكترونية على أرض الواقع مقارنة ببعض دول في العالم نظرا لعدة اعتبارات ولعل أهم نقص الكفاءات في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالإضافة إلى بطء الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية نتيجة عدم وجود الإرادة السياسية والإدارية الحقيقية من قبل الفاعلين الأساسيين في الأجهزة الحكومية.

ومن بين الاستنتاجات التي خلصت إليهم الدراسة بناء على الفرضيات التي تم صياغتها ما يلي:

- أن الإدارة الإلكترونية تحتاج إلى تفعيل أكثر لضمان الشفافية باعتبار أن التحكم الإداري يكون على مستوى مركزي والذي بدوره لا يخفف من ثقل الإجراءات الإدارية وسرعة الاستجابة.

- مكافحة الفساد يحتاج إلى إدارة إلكترونية قوية متحكم فيها بحيث يمكن التعامل مع الأجهزة الإدارية عن طريق الأدوات الإلكترونية وخاصة في مجال التعامل الاقتصادي والمالي مما يضيف المرونة في علاقة الإدارات فيما بينها وعلاقتها مع المواطن.

- الإدارة الإلكترونية تسمح بتداول المعلومات وسهولة وصولها إلى كافة أفراد المجتمع مما يحقق الشفافية في إطار الحق في الحصول على المعلومة.

- كلما تم الاعتماد على الإدارة الإلكترونية على المستوى المركزي والمحلي كلما أدى ذلك إلى تحسين المرافق العامة والخدمة العمومية والتقليل من السلوكيات السلبية التي تزيد من الفساد إضافة إلى تخفيف العبء على الإدارات وسرعة التعامل والاستجابة إلى متطلبات التنمية والركائز الأساسية للديمقراطية.

ومن خلال ذلك من أهم التوصيات التي طرحها في هذا المجال ما يلي:

- ضرورة التحكم في التكنولوجيات على مستوى الفرد وعلى مستوى التقني للحماية من القرصنة.

- تعميم الإدارة الإلكترونية على جميع مستويات الإدارات وخاصة تلك التي لها صلة بالخدمة العمومية والجانب الإقتصادي والمالي.

- تأهيل المورد البشري وتمكينه في مجال تقنيات التكنولوجيا والاتصال للتحكم الجيد في الإدارة الإلكترونية.

- ضرورة استخدام التصويت الإلكتروني في الانتخابات لدعم الشفافية وتكريس النزاهة في العملية الانتخابية.

- الابتعاد عن التحكم المركزي في المجال الإلكترونية وتوسيعها إلى المجال المحلي لزيادة سرعة الإجراءات الإدارية.



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

*المصادر:

1- القرآن الكريم

*الكتب:

1- أحسن بوسقيعة، *الوجيز في القانون الجنائي الخاص* (الجزائر: دار هومة، ط2، 2003).

2- موسى بودهان، *النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر*. (د.م.ن: منشورات ANEP، 2009).

3- مليكة هنان، *جرائم الفساد: الرشوة والاختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الاسمي وقانون مكافحة الفساد الجزائري مقارنا ببعض التشريعات العربية* (الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2010).

4- حماد محمد شطا، *تطور وظيفة الدولة: نظرية المرفق العام* (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعة، 1984).

5- ياسين سعد غالب، *الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية* (المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة، 2005).

6- عامر الكبيسي، *الفساد والعولمة: تزامن لا توأمة* (د.م.ن: المكتب الجامعي الحديث، 2005).

7- عبد الحميد عاشوري، *الفساد الإداري في الوظيفة العمومية*، مذكرة ماستر (جامعة بسكرة: كلية العلوم السياسية، 2015).

8- عنتر بن مرزوق ومصطفى عبدو، *معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الجنور والأسباب والحلول* (الجزائر، دار جيطلي، 2009).

9- فارس بن علوش وبن بادي السبيعي، *دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية*، مذكرة دكتوراه (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، 2010).

10- فتيحة فرطاس، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين"، *الاقتصاد الجديد*، م.2، ع. 15 ، (2016).

11- سعيد بن معلا العمري، *المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الالكترونية: دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ* ، مذكرة ماجستير غير منشورة (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003).

12- صلاح الدين فهمي محمود، *الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية*، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1994).

*الرسائل والمذكرات

1- أيوب لعمودي، *دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر*، مذكرة ماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

2- كنزة الوزاني، *أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر 2004-2014*، مذكرة ماستر (جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جوان 2015).

3- كلثوم محمد الكبيسي، *متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر*. مذكرة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال. (بريطانيا : الجامعة الافتراضية الدولية، 2008).

4- عبدو مصطفى، *تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة حالة الجزائر 1995-2006*، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008).

5- ورشاني شهيناز، *الحكم الرشيد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر*، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015).

- 6- عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة حالة الجزائر 1995-2006، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008).
- 7- عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة شهادة ماجستير غير منشورة (جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)،
- 8- عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر دراسة سوسولوجية بلدية الكاليتوس العاصمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم العلوم الاجتماعية، 2016).
- 9- عبد الحميد عاشوري، الفساد الإداري في الوظيفة العمومية، مذكرة ماستر (جامعة بسكرة: كلية العلوم السياسية، 2015).
- 10- سعيد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية: دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، مذكرة ماجستير غير منشورة (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003).
- 11- عمار نعامي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية وتسيير المرفق العام، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية (جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: قسم العلوم السياسية، 2017)، ص ص. 48-49
- 11- خلادي عبد القادر، التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ودورها في تطوير البحث في علوم الإدارة، المؤتمر العربي الثالث للبحوث الإدارية والنشر، القاهرة، 14، 15، ماي 2003.

*المجلات والمقالات:

- 1- محمد بن أعراب، " تجربة الإدارة الالكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي،" *العلوم الاجتماعية*، ع. 19، (ديسمبر 2014).
 - 2- نادية سلامي، *الإدارة الإلكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر (الدور والتحديات)*، ع. 4، جوان 2015.
 - 3- ياسر صواطفة، *جريمة الوساطة والمحسوبية: في قانون مكافحة الفساد المعدل رقم 1 لسنة 2005 والقانون المقارن*، 2014.
 - 4- عادل مجيد العادلي، "الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية"، *بغداد للعلوم الاقتصادية*. ع. 42 (2014).
 - 5- عادل مجيد العادلي، "الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية"، *بغداد للعلوم الاقتصادية*. ع. 42 (2014).
 - 6- عبد النور ناجي، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية،" *المفكر*، ع. 3، (فيفري 2008).
 - 7- عبد القادر موفق، " البلدية الالكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية،" *العلوم الإنسانية*، ع. 40، (جوان 2015).
- (1): قاسم ميلود، *علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر: بين الأزمة ومحاولات الإصلاح، دفاتر السياسة و القانون*، العدد 5، جوان 2011.
- (1) قداري حرز الله، " مفهوم الحكم الراشد"، *مجلة الفكر البرلماني*، العدد الثامن، مجلس الأمة، الجزائر، مارس، 2005
- *الملتقيات والندوات:**
- 1- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، *آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري*، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثالث، المنعقد في الرباط، 2008.
 - 2- مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، *نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الإداري والتعامل مع تبعاته*، 2003.

*المراجع الالكترونية:

1- أحمد سيد كردي، الإدارة بالشفافية: الطريق للتنمية والإصلاح الإداري، التنمية الإدارية، على الرابط:

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/280892> بتاريخ:

2017/06/22، الساعة 03:50

2- موقع بوابة المواطن، الجزائر، على الرابط: www.elmouwatin.dz بتاريخ:

2017/06/27، الساعة: 13:00.

3- سعيد باتول، الإدارة الالكترونية .. اقتصاد للملايير ومحاربة للرشوة والبيروقراطية، مقال نشر تزامنا مع قرارات الحكومة بترشيد النفقات وتنويع مصادر الثروة، بوابة الشروق، الجزائر، على الرابط:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/256257.html>

بتاريخ: 2017/05/16.

4- بحث حول عصرنة الإدارة العمومية الجزائرية، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة امحمد بوقره "بومرداس" على الرابط: <https://documents.tips/download/link/-c> بتاريخ: 2017/06/11.

5- سعاد داودي، جريمة الرشوة في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، في: www.startimes.com/?T=33911222، شوهد في: (2017/03/03).

6- الرشوة في الجزائر..سرطان المجتمع والدولة، على الرابط: www.middle-east-online.com/?id=166360، بتاريخ: (2017/06/12). على الساعة: 23:15

7- وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، أمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر الموافق ل 8 يونيو 1966 أرشيف شؤون قانونية، على

الرابط: www.startines.com/?t=33911222، بتاريخ: (2017/06/12). على

الساعة: 23:45

8- رزاقى جميلة، الجزائر تحتل المرتبة 94 من بين 177 دولة من حيث استفحال ظاهرة الرشوة، على الرابط:

بتاريخ: www.eldjazaironline.net/home/index.ph?option=com-k2،
(2017/06/12).

9- محمد أحمد إسماعيل، نظرية Z في الإدارة، (أو النظرية اليابانية في الإدارة الحديثة،
المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، على الرابط:
https://hrdiscussion.com/hr56297.html بتاريخ: 2017/06/15 الساعة:
22:00.

10- سعيد باتول، الإدارة الالكترونية.. اقتصاد للملايير ومكافحة للرشوة والبيروقراطية،
بوابة الشروق. على الرابط:
<https://www.echoroukonline.com/ara/articles/256257.html> بتاريخ:
2017/06/06، على الساعة: 17:00

*المراجع الأجنبية:

1- Nadia CHETTAB, "ECONOMIE, TIC ET BONNE
GOUVERNANCE EN ALGERIE ", Université Badji Mokhtar,
Annaba ; Maître de conférences, 31 Janvier au 1er Février 2005

2- Ominique Bessire, Et d'autres, "Qu'est-ce qu'une bonne
gouvernance ?", COMPTABILITE ET ENVIRONNEMENT,
Université d'Orléans – Laboratoire Orléanais. 2017

الملخص

تناولت الدراسة دور الإدارة الإلكترونية في تدعيم الشفافية ومكافحة الفساد في الجزائر، باعتبار أن التوجه نحو تبني الإدارة الإلكترونية في الجزائر أصبح مطلباً أساسياً لمواكبة تداعيات العولمة والدخول في التطورات التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وفي هذا الإطار وأمام نقشي ظاهر الفساد واستفحالها في معظم الإدارات الجزائرية وغياب الشفافية التي تربط علاقة المواطن بالإدارة جاءت هذه الدراسة لتوضح دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد وضمان الشفافية من خلال الوقوف على أهم الإجراءات والتدابير التي أخذت بها السلطات الجزائرية للانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية وتجسيدها على أرض الواقع لتحسين الخدمات العامة واعتبارها كإصلاح إداري مهم يعزز الثقة بين الحكام والمحكومين وعصرنة كافة القطاعات الحكومية في الجزائر وتطوير إدارتها للوصول إلى أهم الأهداف المرجوة.

summary

The study addressed the role of electronic management in enhancing transparency and combating corruption in Algeria. As the trend towards adopting e-governance in Algeria has become a prerequisite to cope with the fallout of globalization Entering into developments in the world in the field of information and communication technologies, And, in this context, before an outbreak of apparent corruption and escalating in most Algerian departments and lack of transparency that connects citizen relationship management.

This study came to clarify the role of electronic administration in the fight against corruption and ensure transparency by standing on the main actions and measures taken by the Algerian authorities. To move from the traditional management to electronic management and reflected on the ground to improve public services And as an important administrative reform promotes trust between the Governors and the governed and the modernization of all governmental sectors in Algeria and the development departments to reach the most important desired objectives.